الأمم المتحدة A/68/PV.57

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٥٧**

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/68/35).

تقرير الأمين العام (A/68/363)

مشاريع القرارات (A/68/L.12 **و** A/68/L.13 **و A/68/L.14 و A/68/L.15)،**

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بينما نبدأ النظر في بند جدول الأعمال لبعد ظهر اليوم، أود أن أؤكد من جديد على توافق الآراء التام حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة. وقد أعيد التأكيد بقوة على هذا الحل المقبول عالميا مؤخرا في القرار ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

وأحيط علما بأن نشاطا دبلوماسيا دوليا كبيرا يجري من أجل استئناف المفاوضات المتوقفة بين الجانبين. وقد أُحرز بعض التقدم بشأن مسائل جوهرية، وهو ما أرحب به. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فقد اتُخذت خطوات تضر على نحو واضح بفرص التوصل إلى حل من النوع الذي تدعو إليه الجمعية العامة، بل أنها تقوضها. وفي الوقت الحاضر، فإن التقدم المحرز في المفاوضات معرض للخطر ولا يرغب أحد من العدد الهائل من أنصار السلام والاستقرار في المنطقة التفكير في الآثار التي يمكن أن تترتب على وضع كهذا.

واهتمام المجتمع الدولي يتحول حاليا نحو إرساء نموذج جديد لتحسين نوعية حياة البشر خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويكمن في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شغل شاغل للبشر، بغض النظر عن العرق أو الدين أو المركز الاقتصادي، وهو شاغل يتعلق ”بكرامة الفرد وقَدْره“، على حد تعبير ميثاقنا.

ومن المؤسف بشدة أن يجد أبناء الشعب الفلسطيني أنفسهم في هذه اللحظة في خضم معركة تاريخية من أجل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عين الحيز المكاني الذي طالما سموه وطنهم. وهذا الحيز يشكل شرطا ضروريا لتلبية تطلعاتهم الأساسية اليوم إلى العيش في أمن وحرية وبشرف وكرامة. والكرامة الإنسانية لا يمكن تجزئتها. وتدنيس الإنسانية، سواء في الضفة الغربية أو في غزة أو في سوريا أو أي مكان آخر، هو تدنيس للإنسانية في كل مكان وينبغي أن يكون ذلك شاغلا للبشر كافة.

في خطابي أمام الجمعية في ١٤ حزيران/يونيه (انظر A/67/PV.87)، أبلغت الدول الأعضاء بأن أولوييتي للدورة الثامنة والستين هي ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وفي تلك الملاحظات، أبديت اعتزامي عقد عدد من المناقشات المواضيعية، بما في ذلك مناقشة حول ”كفالة الوصول إلى مجتمعات مستقرة وسلمية“. والهدف هو الاستفادة من ذلك النشاط في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تمثل خطة لجميع الشعوب والبلدان والمناطق، بما في ذلك الشرق الأوسط. وللأسف، فإن تلك المنطقة تبدو كمنطقة يواجه فيها حلم تحقيق السلام والاستقرار أكبر تحدياته لأسباب داخلية وخارجية على السواء. وفي هذا الصدد، يتبادر إلى الذهن على الفور الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حدثت في عدد من البلدان خلال السنوات القليلة الماضية.

ولهذا السبب، فإنني أرحب بالاتفاق المحدد المدة الذي أعلنت عنه مجموعة الخمسة الدائمين زائد واحد وإيران مؤخرا بخصوص البرنامج النووي الإيراني. وكانت المفاوضات التي سبقت إعلان الاتفاق قد بدأت بزيادة الشكوك على نحو خطير في طابع البرنامج النووي الإيراني. وأعتقد وآمل أن يمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عطلة نهاية الأسبوع هذه خطوة في اتجاه التخفيف من حدة تلك التوترات والشكوك. ولذلك، فإنني على يقين من أنه بينما نتطلع جميعا إلى المستقبل، فإن ذكريات أخطاء الماضي، القولية منها أو الفعلية، لن تؤثر بصورة لا داعي لها على التصورات للنوايا الحالية.

وأتطلع إلى تنفيذ أحكام ذلك الصك بحسن نية وفي الوقت المناسب، بوصفه إسهاما في تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأتوقع أن يوجهنا هذا التنفيذ على الطريق من المواجهة إلى الحوار، وهو حوار يهدف إلى تعزيز السلام والأمن والرفاه في أوساط الشعوب وفي ما بينها. وذلك لأننا نخرج من خلال الحوار بفهم أفضل لمخاوف وشكوك بعضنا بعضا. ومن خلال الحوار، فإننا نظهر دلائل على وعينا بآلام الآخرين بقدر وعينا بآلامنا. ومن خلال الحوار، فإننا نعزز روح الثقة والاطمئنان التي يمكنها وحدها أن تجعل قراراتنا مستدامة وتمنحها القوة. ومن خلال الحوار، سنحدد المسارات نحو التوصل إلى اتفاق عادل ودائم ومرض للطرفين بين دولتي إسرائيل وفلسطين المستقلتين ونحو تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط بوجه عام.

أعطي الكلمة الآن لسعادة سفير السنغال ديالو، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض مشاريع القرارات (A/68/L.12 و A/68/L.13 و A/68/L.14 و A/68/L.15).

السيد ديالو (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أوجه شكري لجميع الوفود، ولكم شخصيا سيدي الرئيس، على مشاركتكم النشطة في هذه الجلسة الخاصة التي تعقد خلال هذا الصباح، والمخصصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إعترفت الجمعية العامة قبل ستة وستين عاما بدولتين، لم تظهر منهما سوى واحدة إلى حيز الوجود. ولم تتكرم الجمعية العامة سوى في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بإعطاء فلسطين مركز دولة مراقبة. وقد أيدت لجنتنا بشدة ذلك القرار، الذي اعتقدنا أن من شأنه المساعدة على تنشيط عملية السلام. وصدقت الأحداث هذا الرأي، مما يعني أننا

نسير في الطريق الصحيح، كما أوضح ذلك رمزيا تصويت دولة فلسطين للمرة الأولى في الجمعية العامة، الاثنين الماضي الموافق ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (A/68/PV.53). ويحذونا أمل كبير في أن نرحب في العام المقبل بالرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة كزعيم لدولة عضو مستقلة وذات سيادة.

تستحق مختلف الأطراف، الذي حرك التزامها الراسخعملية السلام الكثير من الإشادة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة الدول العربية والأردن والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية والأمين العام. ومع ذلك، ثمة إشارات مثيرة للقلق بخصوص مرور العملية بأزمة ثقة عميقة، بشكل أساسي جراء تسارع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، التي تسببت في انسحاب فريق التفاوض الفلسطيني احتجاجا على ذلك.

من وجهة نظرنا، ستضطلع الجمعية العامة، التي هي ضامنة الشرعية الدولية، بدور هام خلال السنة المقبلة الهامة، بهدف الحفاظ على سلامة العملية. وتتضمن مشاريع القرارات الأربعة التي أود الآن أن أعرضها على الجمعية العامة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال تفكيرنا في ذلك الصدد.

ضاعفت لجنتنا خلال العام الماضي، جهودها لتعزيز الزخم الذي ولده القرار ١٩/٦٧. وقمنا بتحليل جميع الآثار المترتبة عن الواقع السياسي الجديد لإنشاء دولة تحت الاحتلال، والتي تتيح من وجهة نظرنا إمكانيات جديدة.

ترتبط أولى مشاريع القرارات الثلاثة بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين. وتؤكد الولايات المهمة التي أسندتها الجمعية العامة لتلك الكيانات. كما كان عليه الحال في الماضي، تعتزم اللجنة التأكد من استخدام الموارد المتاحة لها على النحو الأمثل. وقد خضعت مشاريع القرارات لمشاورات واسعة النطاق مع المجموعات الإقليمية ووافقت عليها اللجنة. وقد عممت بوصفها الوثائق، (A/68/L.12 و A/68/L.13 و A/68/L.14 و A/68/L.15)، وهي الآن معروضة على الأعضاء. ثمة بعض العناصر الجديدة التي سأوضحها.

أعلنت الأمم المتحدة على مر السنين، سنوات دولية من أجل زيادة الوعي بمجموعة متنوعة من المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي. ومع ذلك، لم تخصص أي سنة لقضية فلسطين، التي هي بند مطروح على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ فترة طويلة جدا، و لم تحل بعد، رغم سنوات من الجهد. أرادت لجنتنا تصحيح ذلك الخلل التاريخي، لذلك يقترح مشروع القرار A/68/L.12 بأن تعلن الجمعية العامة عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأن تطلب من اللجنة عقد أنشطة بالتعاون مع الحكومات والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.

إخترنا عام ٢٠١٤ لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه القضية، وإتاحة الفرصة له للإسهام في عملية السلام الجارية حاليا. مع تبني نهج الانضباط فيما يخص الميزانية، ومع الإدراك التام للقيود المالية المفروضة على الأمم المتحدة، من المهم الإشارة إلى أننا لن نطلب موارد إضافية من الميزانية العادية. بل سنناشد جميع مؤيدي القضية الفلسطينية الإسهام بسخاء في المبادرة في شكل أموال من خارج الميزانية.

وإذ نضع في اعتبارنا أن السنوات الدولية لا تعني الأمم المتحدة فحسب. دأبت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني على إطلاق الجزء الأكبر من الأنشطة المتعلقة بالسنوات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال المؤتمرات، والمنتديات، ومعسكرات الشباب، والمعارض والمسابقات والإحاطات الإعلامية والمسيرات والعرائض والحفلات الموسيقية وعرض الأفلام، وحلقات العمل، والمهرجانات،

وأكثر من ذلك بكثير. سندعو الأعضاء لتبادل الأفكار خلال الأشهر المقبلة من أجل تشكيل وتنسيق هذا العمل الكبير. إنني أشجع الدول الأعضاء على المشاركة في تقديم مشاريع القرارات.

إن عنوان مشروع القرار الرابع A/68/L.15، هو ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، ويعيد مشروع القرار التأكيد على موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لهذه التسوية، ويتضمن إشارات إلى التطورات التي حدثت العام الماضي. كما أنه يرحب باستئناف المفاوضات بشأن كافة قضايا الوضع الدائم في غضون فترة زمنية مدتها تسعة أشهر. كما يشجع جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية على اتباع سياسات تكفل احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات.

وآمل أن تلقى تلك الأحكام، وجميع الأحكام الأخرى الواردة في مشاريع النصوص دعما قويا من جانب الجمعية العامة. وتشير مشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها للتو المواقف، والولايات والبرامج التي تكتسي أهمية خاصة، لا سيما في المرحلة الحرجة الحالية. وتلتزم لجنتنا بشكل كامل بقضية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسيكون التصويت المؤيد لمشروع القرار، بالتأكيد تصويتا مؤيدا للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريستوفر غريما، ممثل مالطة، مقرّر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من أجل عرض تقرير اللجنة.

السيد غريما (مالطة)، مقرّر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي، بصفتي مقرّر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أقدم إلى الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة، الوارد في الوثيقة A/68/35. وأود أن ألخص كل جزء من أجزاء من التقرير.

بعد مقدمة التقرير، يوضح الفصلان الثاني والثالث الخطوط العريضة للولاية التي أسندتها الجمعية العامة للجنة، وتنظيم عمل اللجنة خلال العام. يستعرض التقرير في إطار الفصل الرابع، الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة، ويضم سردا وقائعيا مفصلا للتطورات التي حصلت خلال الفترة قيد الاستعراض، التي انتهت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسترد آخر الأحداث في التقرير المقبل.

ويصف الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن والبيانات الصادرة عن اللجنة ومكتبها، واستمرار الحوار بين اللجنة وأعضاء المنظمات الحكومية الدولية.

كما يتضمن هذا الفصل معلومات عن مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة، فضلا عن الأنشطة الصادر بشأنها تكليف، التي قامت بها شعبة حقوق الفلسطينيين.

الفصل السادس يقدم نظرة إجمالية عن العمل الذي اضطلعت به طيلة السنة إدارة شؤون الإعلام، عملا بالقرار ٢٢/٦٧ المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويتضمن الفصل الأخير من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها، التي تؤكد فيها اللجنة مجددا رأيها بأن قبول فلسطين باعتبارها دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة (انظر القرار ١٩/٦٧) شكل خطوة هامة صوب تحقيق حل الدولتين. وقد عزز ذلك الطابع الملح لاستئناف عملية السلام ومنح دولة فلسطين حقوقا إضافية جديدة للانضمام إلى الأطر القانونية الدولية والإسهام في منظومة الأمم المتحدة برمتها. كما تناشد الدول الأعضاء كافة تقديم كامل الاعتراف الدبلوماسي لدولة فلسطين، وتدعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في مسألة العضوية الكاملة لفلسطين.

إن اللجنة، إذ ترحب باستئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة، تدعو إلى استدامة المشاركة والدعم من لدن المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية بعد تنشيطها، وهو أمر حاسم لكفالة أن الأطراف تتفاوض بحسن نية، وتفي بالتزاماتها وتمتنع عن أي خطوات قد تقوض المفاوضات. والمبادرة الدبلوماسية الحالية قد تمثل آخر فرصة لتحقيق حل الدولتين عن طريق المفاوضات. وفي ذلك الصدد، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء النشاط الإستيطاني الذي تقوم به إسرائيل، مما يهدد بنسف المفاوضات. وترحب اللجنة بما اعتمده الاتحاد الأوروبي مؤخرا من مبادىء توجيهية تحظر تمويل مؤسسات الاتحاد الأوروبي للكيانات الإسرائيلية المرتبطة بالمستوطنات كخطوة أولى صوب الوفاء بالواجبات بموجب القانون الدولي، دَاعيةً إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الدولية ضد المستوطنات. وتدين اللجنة جميع الهجمات التي يتعرض لها المدنيون مُنَاشِدَةً الطرفين التقيد بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وتدعو مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ إجراء على وجه الاستعجال بغية دعم القانون الإنساني الدولي وكفالة حماية المدنيين.

كما تشدد اللجنة على أهمية الوحدة الفلسطينية تحت القيادة الشرعية للرئيس محمود عباس بغية كفالة إحلال السلام الشامل. وتعرب عن قلقها لأن الإنجازات التي تحققت صوب بناء الدولة الفلسطينية والقيام بالإصلاح معرضة للخطر الآن، بفعل الأزمة المالية المزمنة، وتدعو المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم السابقة وتقديم المزيد من المعونة لتفادي استمرار التدهور.

وتقترح اللجنة أن يركز برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية في عام ٢٠١٤ على توسيع نطاق الدعم الدولي بغية تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتهيئة بيئة مواتية لنجاح المفاوضات المستأنفة على الوضع النهائي.

وستحشد اللجنة المزيد من التمحيص الدولي للتطورات في اليدان، لا سيما الأنشطة الاستيطانية، وستشدد على المساءلة وتعزيز إجراءات المجتمع الدولي لإنهاء السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما ستدرس اللجنة التداعيات القانونية للمركز الدولي الجديد لدولة فلسطين، وستواصل الدعوة إلى إيلاء الاهتمام لمعاناة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والحث على تسوية محنتهم.

وستظل اللجنة تشجع الشركاء من المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية، وبرلمانييهم ومؤسساتهم الأخرى بغية الحصول على دعمهم الكامل لعمل الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. وتعرب عن الأمل في أن يسهم تنشيط الفريق العامل في بناء شراكات أقوى مع المجتمع المدني. كما تشجع أعضاءه والمراقبين لديه على حشد مجتمعاتهم المدنية على الصعيد الوطني، لا سيما الشباب، وإنشاء لجان للتضامن مع دولة فلسطين.

وستنفتح اللجنة على جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة بغية توسيع عضويتها. وستعمل جاهدة على تنظيم المزيد من المناقشات المواضيعية بشأن قضية فلسطين في مختلف محافل الأمم المتحدة. وتناشد اللجنة الجمعية العامة أن تعلن يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة أن تواصل دعمها الموضوعي والمتعلق بأعمال الأمانة لديها، وبرنامج البحوث، والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية دعماً للاستراتيجية الإعلامية للجنة. وتشجع اللجنة الأعضاء والمراقبين على تقديم التبرعات وفقا لقدرتها بغية وضع البرنامج على أساس مالي متين.

وأخيرا، تعرب اللجنة مجددا عن رأيها بأن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين في إدارة شؤون الإعلام أسهم إسهاما هاما في موافاة وسائل الإعلام والجمهور

بالمعلومات عن المسائل ذات الصلة، وتطالب بمواصلة ذلك البرنامج.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يساعد التقرير التي عرضته للتو الجمعية العامة في مداولاتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة الهامة بالنيابة عن دولة فلسطين. وفي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعرب مجددا عن امتنان الشعب والحكومة الفلسطينيين على ما تلقيناه من مشاعر التضامن الكبير من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما أعرب عنه اليوم في هذا الاجتماع التذكاري، بمشاركة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونعرب عن تقديرنا لرئيس اللجنة، سفير السنغال ديالو، على رئاسته لهذا الاجتماع الخاص، وعلى بيانه وعرضه لمشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين اليوم. كما نعرب عن امتناننا لسفير مالطة غريما، على عرضه تقرير اللجنة (A/68/35) ولأعضاء المكتب الآخرين، بمن فيهم سفراء أفغانستان، كوبا، إندونيسيا، ناميبيا ونيكاراغوا، وجميع أعضاء اللجنة والمراقبين لديها على دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة. كما أشيد بجهود شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص بشأن فلسطين لإدارة شؤون الإعلام.

وأشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره عن التسوية السلمية لقضية فلسطين (A/68/363) وعلى جهوده الحثيثة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لدعم منظومة الأمم المتحدة للهدف النبيل المتمثل في السلام، ولجهود الممثل الشخصي للأمين العام روبرت سيري، ممثل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وإدارة الشؤون السياسية وجميع وكالات الأمم المتحدة في عين المكان، التي تساعد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من جملة وكالات أخرى، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة السكانية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ونعرب هنا أيضا عن تقديرنا لالتزام إطار عمل الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين، الذي يرمي إلى تعزيز دعم التنمية وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتعزيز القدرات المؤسسية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن الدعم الدولي المقدم على الصُعد السياسية والإنسانية والمالية والمعنوية على مر العقود قد ساعد على استمرار صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على التكيف مع الصعوبات العديدة التي واجهته في المنفى وتحت نير الاحتلال، في ذات الوقت الذي يتطلع فيه إلى نيل حقوقه غير القابلة للتصرف: تحقيق العدالة والسلام. ونحن ممتنون لذلك الدعم، في حين ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أن يبذل قصارى جهده وفقا للقرارات ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لرفع الظلم الذي ما يزال يعاني منه الشعب الفلسطيني لفترة طويلة جدا.

وترتبط نداءاتنا إلى المجتمع الدولي ارتباطا مباشرا بالمسؤولية الدائمة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها في جميع جوانبها. وقد أكد المجتمع الدولي على تلك المسؤولية عن طريق العديد من السبل. ومع

ذلك، فإن إحراز التقدم السياسي لا يزال بعيد المنال، بسبب ازدراء إسرائيل الصارخ لقرارات الأمم المتحدة وسلطتها، ولعدم توفر الإرادة السياسية التي تسودها حالة الشلل في مجلس الأمن التي تحول دون مساءلة إسرائيل وتعيق تنفيذ القرارات ذات الصلة، علاوة على عرقلة النهوض بالسلام العادل.

ومع ذلك فإن الجمعية العامة ما زالت تتضطلع بمسؤولياتها. وخلال المناقشة الأخيرة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن قضية فلسطين اتخذت الجمعية العامة المقرر التاريخي الشجاع بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وباعتماد القرار ١٩/٦٧ – الذي يتفق تماما مع حق تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة، بدءا من القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣) وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وحتى اليوم – فقد اُتخذت خطوة هامة أخرى في المسيرة الطويلة للشعب الفلسطيني نحو الحرية ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف، فضلا عن تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة.

ويمثل القرار ١٩/٦٧ خطوة هامة نحو ضمان تبوء دولة فلسطين مكانها اللائق بين مجتمع الأمم على النحو الوارد في الطلب الذي تقدم به الرئيس عباس في عام ٢٠١١ من أجل نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والذي لا يزال للأسف معلقا أمام مجلس الأمن. ونحن على يقين بأن التأييد الساحق من قبل الجمعية العامة لهذا المقرر سيكون على الجانب الصائب من التاريخ، فضلا عن كونه خطوة ضرورية نحو تصحيح هذا الظلم والوفاء بالعهد الدولي الخاص في هذا الصدد، بعد مرور ٦٥ عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي قسّم فلسطين ومثّل بداية لنكبة الشعب الفلسطيني.

ونحن فخورون بأن تأييد القرار ١٩/٦٧ قد أتى من جميع أنحاء العالم، وأنه شمل بلدانا من جميع المجموعات الإقليمية والسياسية الرئيسية. وقد اعتُبرت تلك المبادرة بحق فرصة بالغة الأهمية لتكرار التزامنا وتأييدنا لإنقاذ حل الدولتين في وقت باتت إمكانية بقائه والاقتناع العام به على محك خطير جراء السياسات غير الشرعية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية التي تشكّل أرض دولة فلسطين. وكانت تلك المبادرة أيضا فرصة لإعادة التأكيد على تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الاحتلال وتحقيق استقلال دولته، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الواقع، فإن الموقف العالمي المؤيد لحل الدولتين – على أساس معايير تشمل – في جملة أمور – حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس عاصمة مشتركة للدولتين، وإيجاد حل متفق عليه وعادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية – إنما هو الموقف الذي لا يزال الشعب الفلسطيني وقيادته يتلزمان به على مدى ما لا يقل عن ربع قرن من الزمان منذ القبول الرسمي لحل الدولتين باعتماد إعلان استقلال دولة فلسطين في عام ١٩٨٨. ويمثّل ذلك التنازل الكبير الذي وافقنا بموجبه على إنشاء دولتنا في مساحة ٢٢ في المائة فقط من رقعة وطننا التاريخي من أجل استعادة حقوقنا وتحقيق الحرية وإنهاء الصراع، أقوى دليل على التزام الفلسطينيين بالسلام والتعايش مع إسرائيل، على الرغم من الظلم الكبير الذي يعاني منه شعبنا. ويشمل ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم أكثر من خمسة ملايين شخص، وما زالوا يعانون من صعوبات لا توصف جراء نزع ممتلكاتهم ووجودهم في المنفى، بما في ذلك الصعوبات الناجمة عن العديد من الأزمات التي عصفت بالمنطقة، وآخرها الصراع المأساوي في سوريا الذي ألحق أضرارا جسيمة بمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

وما تزال دولة فلسطين متمسكة بذلك الالتزام على النحو المبين في انخراطها الجاد في جميع مراحل عملية السلام، بدءا من مؤتمر مدريد وصولا إلى الإجراءات المشروعة التي اتخذتها في الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني. وما نزال نواصل العمل بروح من المسؤولية وفي امتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن إدراكنا التام للمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها الفشل في اغتنام الفرص المتاحة لتحقيق حل الدولتين، وهو أمر شدد عليه بقوة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية الأخيرة أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.7063)

وعليه، فقد شاركنا في أكثر من ٢٠ جولة محادثات مع إسرائيل في إطار المحادثات المباشرة التي استؤنفت في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بناء على مبادرة من وزير خارجية الولايات المتحدة، وبدعم قوي من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، فضلا عن أعضاء المجموعة الرباعية وجميع الدول المعنية من سائر أنحاء العالم. وقد واصلت دولة فلسطين التركيز خلال المفاوضات على أهداف السلام والتعايش، وهي عاقدة العزم على التغلب على العقبات التي ما فتئت تقوض عملية السلام مرارا وتكرارا.

للأسف، وبالرغم من الجهود الحقيقية التي نبذلها، وبالرغم من التأييد الكامل من قبل المجتمع الدولي، فإن إحراز التقدم الحقيقي لا يزال بعيد المنال، في حين تتضاءل الآمال نتيجة للتحديات الماثلة في الميدان. ذلك أن تصرفات إسرائيل وإلهاءاتها وتصريحاتها الاستفزازية إنما تقوض روح وهدف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل لجميع قضايا الوضع النهائي: مصير القدس، حقوق اللاجئين الفلسطينيين، المستوطنات، الحدود، المياه، الأمن والأسرى – وينعكس ذلك في التوترات الحادة وانعدام الثقة الناجمين عن تهديدات إسرائيل مؤخرا باعتزامها بناء آلاف من الوحدات الاستيطانية الإضافية، في انتهاك خطير للقانون الدولي وفي تجاهل صارخ للنداءات العالمية بوقف تلك المستوطنات، بل وفي تعارض مع الأساس الذي يقوم عليه استئناف المفاوضات وأهداف عملية السلام نفسها.

والواقع الميداني في فلسطين المحتلة حرج للغاية. فالأعمال الإسرائيلية غير المشروعة والمدمرة، سواء كانت من جانب الحكومة، أم من قوات الاحتلال، أم من قبل المستوطنين المتطرفين، تثير شكوكا عميقة في نوايا إسرائيل الحقيقية في المفاوضات.

وتلك الإجراءات تعزز الاعتقاد بأنها إنما تستغل هذا الوقت لزيادة ترسيخ مشروعها الاستيطاني غير القانوني وضمها للأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، والاستمرار في قهر الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي تحاول تخفيف الضغط الدولي في هذا الصدد.

وخلال العام الماضي، كثفت إسرائيل ما تقوم به من عدوان واستعمار وعقاب جماعي ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وصكوك حقوق الإنسان، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والهيئات الأخرى، في ازدراء لفتوى محكمة العدل الدولية، وتجاهل متعجرف للنداءات الدولية التي تدعوها للامتثال.

ويشمل ذلك أمورا منها بناء المستوطنات بلا هوادة، وتشييد الجدار، خاصة في القدس الشرقية والأماكن المحيطة بها، وفي بيت لحم ووادي الأردن. وتم مصادرة مئات الدونمات من الأراضي، وشرد المدنيون الفلسطينيون قسراً؛ وأثر ذلك على العائلات البدوية بالأخص. وهدمت مئات المنازل والممتلكات، واستهدف المقدسيون الفلسطينيون والمنطقة جيم بشكل مكثف. وشنت قوات الاحتلال غارات عسكرية عنيفة، مما تسبب في خسائر في الأرواح وإصابات وتدمير للممتلكات. وقد استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين المدنيين المسالمين،

وتجرى الاعتقالات واحتجاز المدنيين يوميا. وألقي القبض على أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، حسبما أشار الأمين العام. وما زال قرابة ٠٠٠ ٥ فلسطيني في سجون إسرائيل في ظروف مروعة بخلاف سوء المعاملة، ومنهم مئات من الأطفال والسجناء المرضى بالسرطان والسجناء المضربين عن الطعام، وحياتهم معرضة للخطر.

وهناك عدد لا يحصى من التدابير التي تعيق حركة الأشخاص والبضائع، وفي مقدمتها الحصار غير المشروع المفروض على قطاع غزة. وتتفاقم الحساسيات الدينية، حيث يخشى من اندلاع صراع ديني، مع استفزازات لا تتوقف من قبل المتطرفين الإسرائيليين ضد الأماكن المقدسة، وخاصة داخل الحرم الشريف، واحتجاز مفتي القدس، والمضايقات التي يتعرض لها من يؤدون شعائرهم الدينية، بما في ذلك أثناء الاحتفال بعيد الفصح عند المسيحيين وشهر رمضان المبارك عند المسلمين.

ويواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون استفزازاتهم الإجرامية وترويع المدنيين الفلسطينيين، وتدمير الأراضي الزراعية والآلاف من الأشجار، مما يؤثر على سبل عيش الآلاف من الأسر. لقد خربوا الكنائس والمساجد وهددوا حرمة المسجد الأقصى. ويعمل المستوطنون بدعم وحماية وتحريض من المسؤولين الإسرائيليين، الذين يصرون على تشجيع استعمار الأرض الفلسطينية إلى جانب رفضهم لحل الدولتين وحقوق الشعب الفلسطيني، بل حتى رفضهم لوجوده.

وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، من المؤسف أن الحصار الإسرائيلي اللاإنساني دخل عامه السابع، في ظل عقاب جماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين كافة، وانتهاك فادح لاتفاقية جنيف الرابعة. وما زال الحصار سبباً في معاناة إنسانية واسعة النطاق، مما أدى إلى تفاقم الفقر والعلل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى وتصاعد حالة اليأس. وما زال الحصار يعيق إعادة بناء آلاف المنازل والبنية التحتية المدنية المدمرة، ويمنع الانتعاش الاقتصادي، حيث لا تزال الواردات مقيدة والصادرات تكاد تكون محظورة. وأزمة المياه والطاقة مستمرة أيضا في قطاع غزة. ونسبة ٩٠ في المائة من المياه غير صالحة للاستهلاك البشري، ويستمر انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ١٦ ساعة في اليوم، مما يعرقل بشدة عمل المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والصرف الصحي، والأعمال التجارية والحياة المترلية.

وإننا نكرر نداءاتنا بوضع حد للحصار الإسرائيلي والاستعمار غير المشروع لأرضنا وللعقاب الجماعي لشعبنا وانتهاك حقوقه الإنسانية، بما في ذلك الآلاف من الفلسطينيين الذين ما زالوا رهن الاحتجاز من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ويجب الإفراج عنهم. هذه الأعمال تشكل انتهاكات منهجية لقانون حقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، يحق بموجبها لشعبنا الحماية. وهي تتعارض مع حسن النية المطلوب لقيادة المفاوضات إلى تحقيق السلام.

ونكرر أن الحل القائم على دولتين وحملة الاستيطان الاسرائيلية لا يمكن التوفيق بينها تماما، وأنه لا يمكن تبرير هذه التدابير غير القانونية بأي ذريعة كانت. والإجماع الدولي واضح – فالأنشطة الاستيطانية غير شرعية وتشكل العقبة الرئيسية في طريق السلام ويجب أن تتوقف. والحديث عن السلام مع الانخراط في نفس الوقت في تخريبه ينطوي على ازدراء لدعم المجتمع الدولي لحل الدولتين وينسف كل الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبالمثل، ادعاء الاستعداد للتفاوض دون شروط بينما تفرض الشروط على الأرض في شكل وقائع غير قانونية ترسخ الاحتلال وتعرقل السلام.

نحن في منعطف حاسم في البحث التاريخي الطويل عن السلام، الذي تلتزم دولة فلسطين به التزاماً كاملاً، وهو ما يتجلى في تمسكنا بالمفاوضات المستأنفة وبارامترات عملية السلام التي يستند إليها الإجماع الدولي. والقرارات التي تتخذ

الآن ستحدد ما إذا كان حل الدولتين – دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧– سوف تتحقق، أو أن سياسات إسرائيل غير القانونية ستضع النهاية لذلك الحل.

إن جهودنا الجماعية، مهما كانت حسنة النية، سيكون مآلها إلى الفشل، مع ما سوف يترتب على ذلك من عواقب بعيدة الأثر، إذا استمرت إسرائيل في انتهاج السياسات غير المشروعة لاحتلالها العسكري الذي دام ٤٦ عاماً، وواصلت تقويض أسس الحل السلمي. وذلك سيؤدي إلى تكريس جهود بديلة، سياسية وقانونية وشعبية، لإنهاء الظلم وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني – أو تطلعاته التي لن يتخلى عنها أبداً.

وحفاظاً على استمرار مفاوضات مجدية والتغلب على المأزق السياسي صوب إبرام اتفاق سلام، يجب معالجة الواقع على الأرض فورا. وعلى إسرائيل أن تثبت بشكل ملموس، قولا وعملا، استعدادها لإنهاء احتلالها بجميع مظاهره. وهذا أمر لا بد منه لوقف تدهور الوضع وتعزيز الإيمان بإمكانية تحقيق السلام وبناء الثقة بين الجانبين وإنقاذ هذه الفرصة الأخيرة للحل القائم على دولتين.

وفي ظل عدم وجود تغيير في سلوك إسرائيل، يتعين علينا أن نستمر في الدعوة إلى اتخاذ إجراء دولي لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على احترام جميع التزاماتها القانونية. ويجب نقل الرسالة إلى إسرائيل بأن عليها أن تكف عن كل السياسات غير القانونية، وأن الاحتلال له ثمن فادح، في حين أن العوائد التي يمكن حصدها من السلام وفيرة. ويجب أن تقابل الانتهاكات بتدابير للمساءلة. والامتناع عن ذلك يقوض قضية السلام ويعرض مستقبل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وآفاق السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه للخطر.

حان الوقت الآن للقيام بعمل هادف لتشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم يضمن تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإرساء السلام بين فلسطين وإسرائيل. وهذا يشكل حجر الزاوية في السلام العربي – الإسرائيلي، كما حددته مبادرة السلام العربية، وهي مبادرة تاريخية من أجل السلام الإقليمي الشامل.

إننا نقف عند مفترق طرق. ونكرر تأكيد نداءنا إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة ككل والمجتمع المدني من أجل تقديم الدعم اللازمة لتحقيق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي الذي هو الأمر الأكثر إلحاحا في سياق التطورات الهائلة في المنطقة.

وستواصل دولة فلسطين، من جانبها، العمل بروح من المسؤولية، متمسكة بالتزامها بتحقيق السلام والتعاون مع الجهود الدولية في هذا الصدد، انطلاقا من إيمانها بسيادة القانون وبالإصرار الدولي على تأمين التوصل إلى حل عادل. وعلى الصعيد الداخلي، وسوف نواصل تطوير مؤسساتنا الوطنية لتعزيز مؤسسات دولتنا، ونخدم أبناء شعبنا ونخفف من مشاقهم وهم لا يزالون يرزحون تحت نير الاحتلال. ونحن ممتنون للدعم الدولي لهذه الجهود التي وُثق بشكل جيد التقدم المحرز بها من جانب لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، والبنك الدولي والأمم المتحدة، على الرغم من النكسات القيود بسبب الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية. والأزمة المالية الراهنة. كما سنواصل السعي إلى المصالحة التي هي أمر حيوي جدا لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية.

والقيادة الفلسطينية عازمة على وضع حد للمأساة التي يعاني منها شعبنا. ونحن مصممون على تحقيق استقلال دولة فلسطين بالوسائل السلمية، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، وتحقيق السلام والأمن بين فلسطين وإسرائيل. ونعرب عن امتنانا إزاء

الدعم القائم على المبادئ المقدم من جميع الدول والشعوب المعنية في شتى أرجاء العالم، ونحث على عدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق الهدف الذي طال انتظاره، ألا وهو الحرية والعدالة والكرامة للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نناشد تقديم الدعم للسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ٢٠١٤ باعتباره إسهام قيّم في تعزيز الزخم والإرادة السياسية اللازمين في السنة المقبلة لإعمال حقوق شعبنا وجعل السلام الفلسطيني – الإسرائيلي واقعا.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قال جون فيتزجيرالد كيندي إن الكذبة ليست العدو الأكبر للحقيقة في كثيرٍ من الأحيان، بل الخرافة المستمرّة والمقنعة وغير الواقعيّة. وهذه هي السنة الثالثة التي أقف فيها أمام الجمعية العامة من أجل الإدلاء ببيان بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ومرة أخرى أخوض تجربة الشعور بالمرور بهذا من قبل وأنا أستمع إلى تحريف التاريخ. ولا تستطيع أعظم قصص الأساطير اليونانية منافسة الخرافات والافتراءات التي أصبحت مرتبطة بهذه المناقشة.

قد لا تجري هذه المناقشة إلا مرة واحدة في السنة، ولكن التحيز المناهض لإسرائيل يسود منظومة الأمم المتحدة طوال السنة. وفي عام ٢٠١٢، وجدت الجمعية العامة الوقت لاعتماد ٢٢ قرارا تدين إسرائيل، مقارنة بأربعة قرارات فقط تفرد بالذكر دولاً أخرى. أما أسوأ منتهكي حقوق الإنسان فقد تمت إدانتهم بجزء من الإدانة التي توجه إلى إسرائيل – الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ويترتب على هذه الأعمال غير المسؤولة نتائج لا رجعة فيها. وقد أعطت الدول التي توقع كل سنة على القرارات المناهضة لإسرائيل الفلسطينيين إحساسا زائفا بالواقع وعملت على تغذية ثقافتهم بأنهم ضحايا.

ولم يمر سوى عام واحد منذ أن قامت الجمعية بالتصويت من أجل تغيير مركز الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة. وإلى جميع تلك الدول التي صوتت لصالح القرار (١٩/٦٧) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أود أن أسأل عن الآتي. ما الذي تغير بالضبط؟ هل أعطى القرار السلطة الفلسطينية السيطرة على غزة؟ لم تسترشد به على الإطلاق. وتمثل غزة ٤٠ في المائة من الأراضي التي يدعي الرئيس عباس تمثيلها، ولكن لم تطأ قدماه المنطقة منذ ست سنوات. ويبدو لي أن السلطة الفلسطينية ما برحت تبسط سيطرتها على بعض هيئات الأمم المتحدة أكثر مما تفعل على قطاع غزة. فمنذ عام ٢٠٠٧، وغزة في أيدي حماس، وهي منظمة إرهابية تمطر المدنيين الإسرائيليين بالصواريخ.

هل دفع القرار الذي اتخذ في العام الماضي السلطة الفلسطينية إلى إجراء الإنتخابات في نهاية المطاف؟ مطلقاً. ربما يتعين على أحدهم في الجمعية العامة أن يذكر السلطة الفلسطينية بأن ولايتها قد إنتهت في عام ٢٠٠٩ وبأن انتخابات واحدة لا تعني أنه بوسعكم تولي الحكم إلى الأبد. وفي الوقت ذاته، لا بد لي من التساؤل أين جميع تلك البلدان التي تدعي أنها تمثل القيم الديمقراطية. إنها سريعة في الحكم على إسرائيل، غير أنها تصمت بشكل غريب عندما لا يدلي الفلسطينيون بأصواتهم.

هل استرشدت السلطة الفلسطينية لِتُعدّ شعبها للسلام بالقرار الذي اتخذ في العام الماضي؟ لم تسترشد به على الإطلاق. فبدلاً من تعليم أطفالهم التسامح والإعتراف المتبادل، تواصل القيادة الفلسطينية تعزيز ثقافة التحريض. وسوف يصدر المرصد الإعلامي الفلسطيني قريباً، تقريراً يوثق المئات من الأمثلة على أعمال التحريض الفلسطينية منذ بدء محادثات السلام ومن الأمثلة على ذلك فرق كرة القدم التي سُميت تكريماً لإرهابيين مسؤولين عن بعض أشد الهجمات

فتكاً بالإسرائيليين. فبدلاً من تعليم الأطفال كيفية تسجيل الأهداف، فإن هدف القيادة الفلسطينية تمجيد القتلة.

إتخذت إسرائيل في الآونة الأخيرة القرار الصعب بإطلاق سراح ٢٦ من القتلة المدانين، كجزء من التزامها بالمضي قدماً في محادثات السلام وبعد ذلك بوقت قصير، أعلنت السلطة الفلسطينية أن كل واحد من إولئك الإرهابيين الـ ٢٦ سيحصل على مكافأة قدرها ٠٠٠ ٥٠ دولار، والبعض سيحصل على معاش يعادل راتب الوزراء الفلسطينيين. ويبدو أن شعار خطة المعاشات التقاعدية للسلطة الفلسطينية هو ”كلما فتكتم بالمزيد ندفع أكثر“.

وإذ تتغنى السلطة الفلسطينية بتمجيد القتلة، يُصغي المجتمع الدولي ويفقد صوته بفموض. وأتساءل ما هو شعور دافعي الضرائب في لندن ولكسمبرغ عندما يعلمون الدولارلت التي يدفعونها ضريبة يجري استخدامها لمكافأة على القتلة المُدانين؟ ولا يزال يتعين على القيادة الفلسطينية أن تتعلم أحد الدروس الهامة. ليس بوسعك أن تُسيء معاملة الآخرين وأن تدّعي بأنك مَن تتعرض لسوء المعاملة. ولا يمكنك الإدعاء بأنه يجري نكران تاريخك في حين أنك تنكر تاريخ الدولة اليهودية.

وفي غزة، تسمم حماس قلوب الجيل القادم وعقوله. فقد نشروا في الآونة الأخيرة كتابا دراسيا لـ ٠٠٠ ٥٠ من طلاب المدارس الثانوية حيث تُنكر في الصفحة تلو الأخرى الصلة التاريخية لليهودية بأرض إسرائيل وتوصف الصهيونية بالعنصرية. ينبغي أن تكون الكتب المدرسية للتعليم، ولكن تستخدمها من أجل التصعيد والاستفزاز والتلقين العقائدي.

هذه ليست سوى أمثلة من الآونة الأخيرة على تحريض الجيل القادم. إن الإرهاب لا يبدأ بهجوم على حافلة أو في محل للبيتزا. بل يبدأ في الفصول الدراسية والمساجد والمخيمات النهارية حيث يجري تعليم الأطفال الفلسطينيين التغرض بدلا من السلام، والإرهاب بدلا من التسامح، والاستشهاد بدلا من التفاهم المتبادل.

أن للتحريض عواقب مميتة. فعدد الهجمات الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل تضاعف بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وحتى الآن، في عام ٢٠١٣، هناك ١٦٣ ١ هجمةإرهابية شُنت على الإسرائيليين والعشرات من محاولات الاختطاف. ومنذ أسبوع أو أكثر بقليل، طُعن حتى الموت، إيدن أتياس، وهو جندي إسرائيلي يبلغ من العمر ١٩ عاما حينما كان نائما في حافلة ركاب.

لقد كان إيدن آخر ضحية لهجمات الإرهاب المتصاعدة على الإسرائيليين. وفي أيلول/سبتمبر قتل تومر هازان البالغ من العمر ٢٠ عاما، في حين أصيب جنديان بجروح في هجوم بالقرب من نابلس، وطعنت فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات بينما كانت تلعب في الساحة الأمامية لمنزل ذويها. وفي تشرين الأول/أكتوبر أصيب أربعة مدنيين إسرائيليين بجروح في هجوم بالسكاكين، وتعرض سرايا عوفر للضرب الوحشي حتى الموت خارج منزله في غور نهر الأردن.

ويجب على جميع الذين يدّعون أنهم يعملون على تعزيز السلام تذكير الفلسطينيين بأنه ليس ثمة طرق قصيرة مؤدية إلى السلام. وهو لن يتحقق عبر تغيير الأسماء في الأمم المتحدة، أو عن طريق اتخاذ إجراءات أحادية، أو من خلال اعتماد سلسلة من القرارات المضادة لإسرائيل. ولن يتحقق السلام أيضا في الجزء الشرقي من وسط مانهاتن، إنما يتحقق في الشرق الأوسط. وما دامت القيادة الفلسطينية تفضل الرمزية على الروح العملية، فسيكون من الصعب جدا تحقيق السلام.

وفي غضون بضعة أيام، ستحتفل الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أتوقف لحظة لكي أذكّر الجمعية العامة بما حدث حقا في ذلك اليوم من التاريخ. ففي ٢٩ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي أصبح يعرف بخطة التقسيم. وقد نص ذلك القرار على إنشاء دولة يهودية ودولة عربية. وقبل اليهود بتقديم تنازلات كبيرة وتخلوا عن الأحلام التي ظلت تراود الشعب اليهودي على مدى الأجيال. غير أنهم رحبوا بالخطة وأعلنوا بفرح غامر عن دولتهم الجديدة في وطنهم القديم. وأعلن شايم ويزمان، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل، ما يلي:

”وتحدو شعبنا رغبة عميقة في إقامة علاقات وئام واحترام متبادل مع أخوتهم المواطنين العرب، فضلا عن الدول العربية المجاورة“.

وبدلا عن قبول خطة التقسيم، أعلنت خمس دول عربية مجاورة الحرب على الدولة اليهودية الناشئة حديثا. وقد أعرب عن نوايا تلك الدول بوضوح عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية بقوله:

”ستكون هذه الحرب حرب استئصال ومذبحة خطيرة سيدونها التاريخ تماما كما دوّن المذبحة المنغولية أو الحروب الصليبية“.

ولم يرفض العرب العرض المقدم من الأمم المتحدة بإنشاء الدولة الفلسطينية فحسب، بل أعلنوا من ثم الحرب على الدولة اليهودية. ومنذ أن خسروا تلك الحرب فإنهم ما زالوا يديمون مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى التحلي بالجرأة على طلب التضامن معهم. وقد يكون مسرح برودواي قريبا من هنا في نيويورك، غير أن المسرح الحقيقي يوجد هنا في الأمم المتحدة. ففي هذه القاعة تسلط الدول العربية ضوءا ساطعا على محنة اللاجئين الفلسطينيين، ولكنهم يتركونهم في الظلام هناك في بلدانهم. فمنذ عام ١٩٤٨ رفضت الدول العربية قبول اللاجئين الفلسطينيين في مجتمعاتها، وهي ما تزال تحصر إقامتهم في مخيمات اللاجئين، في حين تواصل سن تشريعات تمييزية بحقهم.

يكرر القرار ١٨١ (د-٢) النص على إنشاء ”دولة يهودية“ فيما لا يقل عن ٢٥ مرة. واليوم وبعد مضي ٦٦ عاما على ذلك القرار، هل سمعتم أيا من القادة الفلسطينيين ينطق بكلمة واحدة عن إنشاء ”دولة يهودية“؟ كلا، بطبيعة الحال. فالقادة الفلسطينيون يطالبون بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، غير أنهم يصرون على عودة الشعب الفلسطيني إلى الدولة اليهودية. وفي ذلك الإصرار دعوة موارية لتدمير دولة إسرائيل، الأمر الذي يشكّل العائق الوحيد الأكبر أمام تحقيق السلام. والكثيرون في هذه القاعة على اقتناع بأن السبب الجذري للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يكمن في المستوطنات. وفي الواقع ومنذ أن نالت إسرائيل استقلالها في عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، ما تزال الضفة الغربية تحت السيطرة الأردنية في حين ما تزال غزة تحت السيطرة مصرية. وطوال تلك الفترة لم تكن هناك مستوطنة واحدة. ومع ذلك ما يزال الفلسطينيون يسعون إلى تدميرنا. واليوم، لا يزيد عدد السكان الإسرائيليين الذين يقيمون في المستوطنات على ٢ في المائة فقط. ولكنهم يتحملون المسؤولية عن استمرار وجود المشاكل بنسبة ١٠٠ في المائة. والواضح أن المعادلة الرياضية لا تعمل في كلا الطرفين.

والواقع أن إسرائيل هي الوطن العريق للشعب اليهودي. فهي مسقط رأس ابراهيم ويعقوب وإسحاق. وهي الأرض التي قاد فيها موسى ويسوع الشعب اليهودي، وبنى فيها الملك سليمان المعبد اليهودي. وإسرائيل هي المكان الذي يخبرنا فيه الكتاب المقدس عن داود الذي صار ملكا ووضع حجر الزاوية لقصره في القدس، العاصمة الأبدية للشعب اليهودي. وذلك هو الملك داود من يهودا، وليس الملك داود من الضفة الغربية. وهو قطعا ليس الملك داود المنتسب إلى ما يسمى الأراضي المحتلة. وفي نهاية المطاف، فليس لأحد كان أن يحتل داره. ومنذ آلاف السنين، ما زالت القدس عاصمة للشعب اليهودي. وقبل ثلاثة

آلاف سنة مشى أسلافي في ذات الطرقات التي يمشي فيها أبنائي اليوم، وتكلموا ذات اللغة التي أتكلمها اليوم، وصلّوا في جبل الهيكل نفسه الذي يصلي فيه الملايين من اليهود كل يوم.

ومع ذلك فقد طُرحت جانبا كل تلك الحقائق التاريخية. وبدلا عنها، فإن كل ما نسمعه هنا في الجمعية العامة لا يعدو عن كونه خطابية وتصريحات جوفاء وقرارات منحازة. ولا يتطلب الأمر منجّما ليتنبأ بما تكون عليه صيغة تلك القرارات. ففي نهاية المطاف، يتكرر استنساخ النسخة نفسها من تلك القرارات على مدى خمسة عقود. ومع ذلك لا يرى بلد تلو الآخر ثمة غضاضة في تكرار الدعاية نفسها. وأتذكر كلمات تنسب في بعض الأحيان إلى الرئيس جون ف. كنيدي قال فيها إن الدعاية أيا كان حجمها ستأخذها الجماهير على أنها الحقيقة ما أن يتم تكرارها على نحو كاف.

وليس لمشاريع القرارات التي جري التصويت عليها اليوم (A/68/L.12 و A/68/L.13 و A/68/L.14 و A/68/L.15) أي صلة بالحقائق في الميدان. وفي الأسبوع الماضي فقط، اعتمدت الأمم المتحدة تسعة قرارات تدين إسرائيل، بل أدان أحدها معاملة إسرائيل للشعب السوري. وأتساءل من جانبي: معاملة إسرائيل للشعب السوري؟ فمن غير المفهوم أن تشجب الأمم المتحدة معاملة إسرائيل للسوريين في الوقت الذي تعالج فيه المستشفيات الإسرائيلية السوريين الفارين من مذبحة الأسد. وكأن ذلك لم يكن كافيا، إذ أن الجمعية العامة ستصوت مرة أخرى في القريب العاجل على مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى إعادة مرتفعات الجولان وسكانها إلى سوريا. وليست ثمة عبث أكثر من أن تطالب الأمم المتحدة بإخضاع مزيد من المدنيين للأعمال الوحشية التي يرتكبها الأسد.

ولدى الأمم المتحدة مجموعة لا تحصى من القرارات التي تنزع عن إسرائيل شرعيتها وتعمل على تشويه صورتها. ولماذا لا أسمع أحدا يتكلم عن كل الأعمال الجليلة التي تؤديها إسرائيل لما فيه صالح الفلسطينيين؟ وفي حين ينشغل الفلسطينيون بإدانة إسرائيل في الأمم المتحدة، تنشغل إسرائيل بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتنمية هياكله الأساسية. واليوم يكسب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين قوتهم في إسرائيل. وبذلك يسهم هؤلاء بنسبة تزيد على ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وما تزال إسرائيل تواصل العمل على بناء أربع محطات كهربائية فرعية، فضلا عن توفير أكثر من ١ ٤٠٠ مليون غالون من المياه النظيفة للفلسطينيين سنويا. ويحصل الفلسطينيون على خدمات رعاية صحية من الطراز العالمي في المستشفيات في جميع أنحاء البلد. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣ وحده، تلقى أكثر من ٠٠٠ ٩٤ فلسطيني العلاج في المستشفيات الإسرائيلية. وما زلنا نواصل العطاء في حين تستغل نوايانا الطيبة عن علم مسبق. وفي حين يواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الكشف عن أنفاق الإرهاب واحدا تلو الآخر، فإن تدفق السلع الاستهلاكية إلى غزة لا يزال مستمرا دون انقطاع. وفي كل يوم تقدم دولة إسرائيل ٤٠٠ حمولة شاحنة إلى الشعب الفلسطيني عبر محطة كيرين شالوم.

وفي زمن الخداع العالمي، فإن قول الحقيقة يعتبر عملا ثوريا. ذلك تعليق للكاتب المعروف جورج أورويل. والحقيقة هي أن إسرائيل لا تكتفي بمجرد الكلام عن السلام، بل تبدي التزامها به كل يوم. ذلك أن السلام يمثّل قيمة محورية بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، وما زال يشكل هدفا للشعب الإسرائيلي ولكل زعيم إسرائيلي منذ إعادة إنشاء الدولة منذ قبل ٦٥ عام. ولن يردعنا رادع عن تحقيق ذلك الهدف. وما فتئت إسرائيل تمد يدها من أجل السلام، وستواصل ذلك لما فيه صالح أطفالنا وأحفادنا. وعندما وجدنا زعيما عربيا أراد السلام، صنعنا معه السلام. وذلك هو الحال مع مصر والأردن. ونحن ملتزمون بالتفاوض مع جيراننا الفلسطينيين كي يتمكن شعبانا كلاهما من العيش جنبا إلى جنب في سلام وحرية وكرامة.

وأدعو زملائي في هذه القاعة إلى عدم الشعور بالإرباك نتيجة الجهود الانفرادية والقرارات المتحيزة. وأذكّر الفلسطينيين بتحمّل المسؤولية، وبأن السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاق شامل للسلام هو من خلال العمل المضني والمفاوضات المباشرة. وبالعمل معا، يمكننا جميعا في هذه القاعة أن نصنع التاريخ من خلال صنع السلام. وبالعمل معا، يمكننا أن نصنع مستقبلا أفضل، وهو المستقبل الذي يستطيع شعبنا أن يعيش فيه بأمان، بعيدا عن العنف، وحيث الأفق وافر بالفرص وأطفالنا يعيشون جنبا إلى جنب في سلام.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بأن أخاطب الجمعية العامة اليوم نيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون ”قضية فلسطين“.

تتزامن هذه المناقشة الهامة مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ففي هذا اليوم، يؤكد المجتمع الدولي من جديد دعمه المتواصل والذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته في نضاله الوطني لتحقيق استقلال دولته والسلام والعدل، كما يؤكد التضامن معه. وتشيد حركة عدم الانحياز بصمود الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة التي حُرم منها ظلما لفترة طويلة.

عقب الحدث التاريخي ألا وهو اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، تكثّف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة على نحو صارخ، إلى جانب تنفيذ العديد من السياسات والممارسات غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتظل الحالة خطيرة للغاية في وادي الأردن – حيث تم تشريد آلاف الفلسطينيين، بما في ذلك مئات الأسر البدوية، وثمة آلاف آخرون معرضون لخطر التشريد القسري بسبب إنشاء المستعمرات الاسرائيلية غير القانونية – في القدس الشرقية المحتلة وحولها، حيث لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تتخذ تدابير ترمي إلى نقل السكان الفلسطينيين الأصليين من أماكنهم أو العمل على نزوحهم بهدوء، وكفالة وجود أغلبية يهودية في المدينة. وفي هذا الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز إلى إنهاء تام لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وبناء الجدار، وهدم المنازل، وإلغاء الإقامات، وأعمال الحفر، بما في ذلك قرب الحرم الشريف، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة.

ونحن ندين إسرائيل لاحتجازها آلاف الفلسطينيين وسجنهم، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يعيشون في ظل ظروف يرثى لها في الأسر ويتعرضون لجميع أشكال سوء المعاملة. كما ندين أعمال الإرهاب والعنف والاستفزازات الجارية على أيدي المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك المنازل، والأراضي الزراعية، والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. ونحذر من أن هذه الإجراءات تؤجج الحساسيات الدينية التي تسفر عن الخطر المتمثل في المزيد من زعزعة الاستقرار، ويجب وقفها على الفور من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي تتحمل المسؤولية عن جميع أنشطة الاستيطان غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والنتائج المترتبة عليها، ولا بد من مساءلتها حيال تلك الجرائم.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل بناء المستوطنات غير المشروعة وشبكات الطرق للإسرائيليين وحدهم التي تربط بين المستوطنات، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، ونقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تدفع على نحو صارخ بخططها الرامية إلى استعمار المزيد من الأرض الفلسطينية وضمها بحكم الواقع، حتى في خضم عملية السلام. وحركة

عدم الانحياز ما زالت ثابتة في إدانتها لإسرائيل حيال سياساتها وممارساتها الاستيطانية غير المشروعة. ونشدد على أن جميع هذه المحاولات غير المشروعة لتغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، وطابعها، ومركزها، بما في ذلك القدس الشرقية، هي كلها باطلة ولاغية وليس لها أي شرعية على الإطلاق. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتدابير عملية من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، لإرغام السلطة القائمة بالاحتلال على أن توقف تماما حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة، وفتوى محكمة العدل الدولية (A/ES-10/273)، والتزاماتها بموجب خارطة الطريق في هذا الصدد.

والحصار البحري والجوي والبري الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة دخل عامه السابع في حزيران/يونيه، وهو يعمّق الفقر واليأس في صفوف أكثر من ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون هناك. أمّا الآثار المدمرة للحصار غير القانوني ومضاعفات الصدمة والتدمير والتشريد التي سببها العدوان العسكري الإسرائيلي، لا سيما في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، فلا تزال تؤثر على كل حق من حقوق الإنسان، وتعطل كل جانب من جوانب الحياة. والحصار يشكل عقابا جماعيا للسكان المدنيين الفلسطينيين بأسرهم في قطاع غزة، وهو خرق جسيم للقانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، تهيب الحركة بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تنهي على الفور ودون قيد أو شرط حصارها غير القانوني المفروض على قطاع غزة، وتفتح جميع المعابر لكفالة الحركة المنتظمة والمتواصلة للأشخاص والبضائع، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وتواصل إسرائيل السجن والاحتجاز التعسفي والضار للآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة يتعرضون، ضمن جملة أمور، إلى الاستجواب القسري، والضرب العنيف، والإيذاء والإذلال النفسي، والظروف غير الصحية، والحبس الانفرادي، والتعذيب، والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية، والتعليم، والزيارات الأسرية، والإهمال الطبي، مما يؤدي إلى الوفاة. والحركة على اقتناع، كما ورد في الإعلان بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين، الذي صيغ في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، في أيار/مايو ٢٠١٢، واعتمده مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز، الذي انعقد في طهران، في آب/أغسطس ٢٠١٢، بأنه ينبغي الإفراج فورا عن السجناء الفلسطينيين، وبأن يتصدى المجتمع الدولي لمحنتهم، لا سيما مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها العميق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأسف لأنه حتى مع استئناف مفاوضات السلام، فإن التشاؤم يغلب على الأمل، لأن كل يوم يمر يؤكد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أكثر اهتماما بالحفاظ على سيطرتها على الأرض الفلسطينية من اهتمامها بتحقيق السلام العادل. وبلوغا لهذا الهدف، تعتمد السلطة القائمة بالاحتلال في المقام الأول على أنشطتها الاستيطانية – التي تقوم بها في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي – بالإضافة إلى غيرها من الممارسات غير المشروعة التي ترمي إلى عزل الشعب الفلسطيني والفصل بين أبنائه وإخضاعه، مما يشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعقابا جماعيا.

وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى بذل جهود مكثفة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الكف عن سياساتها غير الشرعية، والالتزام حقا بعملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة والمرجعيات المتفق عليها منذ وقت بعيد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف للحيلولة دون الانهيار التام لعملية السلام بعد سنوات عديدة من بذل الجهود وتوفير الدعم لهذه العملية، ارتكازا على أساس واضح يكون راسخا في القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والتوافق الدولي على حل الدولتين، بناء على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل وشامل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

والحركة ترحب بجميع الجهود والمبادرات الهادفة إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، وتشدِّد على أهمية قبول الجمعية العامة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بدولة فلسطين بصفتها دولة مراقبة غير عضو، فضلا عن القبول بها دولة عضوا من جانب المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وإننا نعتبر هذا التطور بمثابة تصويت بالثقة يؤكد أنّ فلسطين تستوفي معايير الميثاق المتعلقة بإنشاء الدولة، وأنها جاهزة ومستعدة لتولِّي مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونحن متفائلون بأن يُسهم منح الجمعية العامة فلسطين وضع دولة مراقبة غير عضو في تسريع الزخم في مجلس الأمن بشأن طلبها المعلَّق لدى الأمم المتحدة.

ختاما، تؤكد الحركة مجددا التزامها الثابت بحل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين، وبالاستعادة الفورية لحقّ الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في ممارسة تقرير مصيره وسيادته في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الخياري (تونس): يسعدني أن أتكلم اليوم نيابة عن المجموعة العربية، في إطار المناقشة العامة للبند ٣٦ من جدول الأعمال، المتعلق بقضية فلسطين، والتي تتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذه المناسبة الهامة التي يجدد من خلالها المجتمع الدولي تضامنه ودعمه للشعب الفلسطيني الشقيق، في مسيرة نضاله الطويلة من أجل تحقيق طموحاته المشروعة في تقرير مصيره، والعيش بكرامة وأمن واستقرار، وبناء دولته المستقلة.

وأود أن أعبّر عن تقديرنا البالغ لسعادة السفير عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه وتقديمه مشاريع القرارات المختلفة المتعلقة بفلسطين، وسعادة سفير مالطة، السيد غريمان، على عرضه تقرير اللجنة (A/68/35). كما لا يفوتني التعبير عن شكرنا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على تقريره عن التسوية السلمية لقضية فلسطين (A/68/363).

لقد مثَّل اعتماد الجمعية العامة في مثل هذا التوقيت من السنة الماضية القرار ١٩/٦٧، القاضي بمنح فلسطين وضع الدولة المراقبة غير العضو في منظمة الأمم المتحدة، حدثا تاريخيا في مسيرة الشعب الفلسطيني، حيث جاء هذا القرار، الذي تمّ اعتماده بأغلبية ساحقة، ليعبِّر عن دعم المجتمع الدولي الواسع لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، في إطار الحل القائم على وجود دولتين. كما أنه جسَّد بوضوح وعي مختلف مكوِّنات المجتمع الدولي وإيمانها الراسخ بأنه ليس هناك بديل عن السعي باتجاه السلام والاستقرار، وفقا للمرجعيات الأساسية الدولية من أجل فتح آفاق جديدة لشعوب المنطقة بأسرها.

كما استبشر المجتمع الدولي باستئناف المحادثات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وأعرب عن دعمه وتشجيعه الكاملين لهذه الخطوة، التي يُفترَض تهيئة جميع الممهِّدات وبذل قصارى الجهد لعدم تفويتها، وبخاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي لم تَعُد تسمح بمزيد من الانتكاسات والخيبات. وكانت دول جامعة الدول العربية من بين أوائل

الدول التي أيّدت ودعمت هذا المسار، وعبَّرت عن تطلعها بأن يُتوَّج بالتوصل إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية بمختلف أبعادها، يسمح وفق جدول زمني واضح ومحدد بتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه واستقلال دولته ذات السيادة على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ويمكِّن من التعايش بين جميع الأطراف في المنطقة بسلام وأمن مستدامَين.

ولكن، للأسف الشديد، إنّ ما نسجِّله اليوم في الميدان من ممارسات ومواقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وما يُدلي به عدد من مسؤوليها من تصريحات استفزازية، يتعارض مع الوعي والجدّية المطلوبين لتحقيق السلام المنشود، بقدر ما يمثِّل تهديدا جديا للمفاوضات الجارية ولفرص التسوية بين الطرفين.

تُعدّ العملية الاستيطانية الإسرائيلية خرقا فادحا لأحكام القانون الدولي، التي تنظِّم الوضع القانوني للأراضي الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. بالإضافة إلى أنها تسعى لتغيير طبيعة الأراضي المحتلة، بما يحمل في طياته خطر تقسيم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها، وتهديد فرص إقامة الدولة الفلسطينية. وفي هذا الإطار، تدعو المجموعة العربية إلى وضع حدٍّ لهذه الأنشطة الاستيطانية. ويتفق المجتمع الدولي على أنّها تُعدّ خرقا صارخا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الأساسية للعملية السلمية.

كما تندِّد المجموعة العربية باستمرار باعتداءات سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، ومصادرة أراضيهم ومزارعهم، وتهديم منازلهم وتهجيرهم والتعدي على أبسط حقوقهم الأساسية، بما في ذلك المعتقلين والأسرى. وهي ممارسات لا تختلف مكونات المجتمع الدولي على أنها تمثل بدورها خرقا للشرعية الدولية، وتحديا واضحا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتدين المجموعة كذلك الاعتداءات المتكررة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون على مدينة القدس ومعالمها الإسلامية والمسيحية، والسعي لتغيير خصائصها الجغرافية والديمغرافية، إضافة إلى الإساءة لدور العبادة الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المسجد الأقصى وروّاده من الفلسطينيين.

وتدعو المجموعة العربية إلى ضرورة الرفع الكلي للحصار الإسرائيلي الخانق المفروض على قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧، وإلى وضع حدٍّ للتداعيات الخطيرة والمأساوية التي نتجت عنه، والتي أصبح المواطنون الفلسطينيون في ظلها محرومين من أبسط وأدنى مقومات العيش الكريم، بما يشمل النساء والأطفال.

وتؤكد المجموعة العربية فحوى البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، الذي عُقِد في الأسبوع المنقضي في الكويت. وتجدد اللجنة

”دعمها لاستمرار المفاوضات مع التحذير من المخاطر الناجمة عن استمرار الاعتداءات والممارسات لاسرائيلية، بما في ذلك السياسيات الاستيطانية، التي من شأنها أن تؤدي إلى انهيار هذه المفاوضات الجارية. وتدعو الولايات المتحدة، ومعها باقي أعضاء المجموعة الرباعية، إلى التحرُّك لإلزام الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن مجمل سياساتها وممارساتها المدمِّرة لمسار المفاوضات الجارية وعملية السلام.“

وتذكِّر المجموعة العربية بتأكيد اللجنة

”على الالتزام العربي بما جاء في مبادرة السلام العربية من أسس ومبادئ ومرجعيات لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة، تستند جميعها إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يُفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية

على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وحل جميع قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين والمياه والإفراج عن الأسرى والمعتقَلين الفلسطينيين‘‘.

ولا يفوتني في الختام أن أجدد التشديد على تمسُّك المجموعة العربية بضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي – الإسرائيلي بجميع مساراته، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية. وأؤكد مجددا وجوب استعادة الشعب الفلسطيني الشقيق لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، في ممارسة تقرير مصيره داخل دولته المستقلة وذات السيادة على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية) يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشّحهما لعضوية الاتحاد، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وليختنشتاين البلد العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والعضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن الاتحاد الأوروبي لطالما دفع بالحجة القائلة بأن التغيرات التاريخية الجارية في الشرق الأوسط تقتضي بشدة إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وما برحنا مقتنعين بأن الوقت قد حان الآن لتحقيق تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم وتحقيق السيادة، والوفاء بأمن إسرائيل من خلال عملية سلام شاملة تقوم على التفاوض وترتكز على حل الدولتين وإنهاء جميع المطالبات. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيباً حاراً باستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين ويشيد بالقيادة الجريئة التي تحلى بها الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتانياهو. ونشيد أيضاً بالدور الأساسي الذي تقوم به الولايات المتحدة والتفاني الذي يظهره وزير الخارجية، جون كيري، والتأييد الهام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

نشدد أيضا على أهمية أن يفضي استئناف المفاوضات إلى إحراز تقدم ملموس وفي أوانه، وهي نقطة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ويتعين على الطرفين أن يظلا ملتزمين بعملية التفاوض، وعليهما الامتناع عن أي أعمال قد تقوض آفاق السلام. ونهيب بالقائدين الاستمرار في إظهار القيادة الشجاعة اللازمة للتغلب على التحديات المقبلة وأن يتخذا قرارات صعبة لا بد منها إذا ما أريد التوصل إلى اتفاق شامل في غضون تسعة شهور، وهو الإطار الزمني المتفق عليه.

إن الاتحاد الأوروبي سوف يواصل تأييده للعملية ويلتزم بضمان نجاحها. ومع تقدم عملية التفاوض نعتزم بأن نجعل دعمنا يأخذ شكلا ملموسا على نحو أكثر، وفقاً لما سيتفق عليه الطرفان. وسنواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، بما في ذلك المجموعة الرباعية، المساهمة في التوصل إلى حل تفاوضي بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، بما في ذلك القدس، والحدود، والأمن، والمياه واللاجئين. وبقيامنا بذلك سنظل نستمد الإلهام من مواقفنا الواضحة فيما يتعلق بالمعايير، والمبادئ والمسائل، بما في ذلك تلك المواقف التي تجلت في النتائج التي خلص إليها مجلس الشؤون الخارجية في اجتماعاته المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأيار/مايو ٢٠١١، وتموز/يوليه ٢٠١١، وأيار/مايو ٢٠١٢، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣، وأود في هذه المناسبة أن أؤكد من جديد تلك المواقف.

يأسف الاتحاد الأوروبي للقرارات الإسرائيلية الأخيرة بالمضي قدماً في توسيع الاستيطان في القدس الشرقية والضفة

الغربية. وموقفنا واضح من ذلك، وهو أن المستوطنات والحاجز الفاصل الذي شيد على أرض محتلة، وتدمير المنازل والإخلاءات كلها أعمال غير شرعية بموجب القانون الدولي. وتشكل هذه الأعمال عقبة أمام السلام وتهدد باستحالة تحقيق حل الدولتين. يكرر الاتحاد الأوروبي بأنه لن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان. إن جميع أعمال الاستيطان، بما في ذلك تلك التي تتم في القدس الشرقية، لا بد من وقفها فوراً. وينبغي التخلي عن أي خطط بناء جديدة. ويجب تفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أُنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ولا بد من إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحسم وضع القدس بوصفها عاصمة للدولتين في المستقبل.

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء التقييدات الشديدة المفروضة على السلطة الفلسطينية في ما يتعلق بتعزيز التنمية الاقتصادية في المجتمعات الفلسطينية في المنطقة ج، وإزاء تدهور الأحوال المعيشية فيها. كذلك يشعر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقلق خاص جراء حوادث عمليات الهدم الجماعية للمنازل التي نُفذت في الأشهر الأخيرة، وكثيراً ما ينجم عن أعمال الهدم تلك تشريد الفلسطينيين، بمن فيهم المجتمعات البدوية. ونحن مقتنعون بضرورة وجود نظام عادل لتخطيط المناطق وتصنيفها حتى لا يلجأ الفلسطينيون إلى البناء من دون تصريح إسرائيلي مما قد يؤدي إلى عمليات الهدم. كذلك نكرر دعوتنا إلى إسرائيل بالعمل مع السلطة الفلسطينية للتمكين من زيادة وصول السلطة الفلسطينية إلى المنطقة ج وبسط سيطرتها عليها. إذ أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة ج ذات أهمية حيوية لبقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل، حيث أن المنطقة ج هي التي تشكل الأرض الاحتياطية الرئيسية للسلطة الفلسطينية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية وشجع باستمرار على العملية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية وأيد تلك العملية. ومهما يكن من أمر، نشعر بقلق شديد إزاء الإبطاء في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والحالة المالية الحرجة الناجمة عن ذلك. وسوف نواصل القيام بدورنا. وفي الوقت نفسه، نهيب بجميع الأطراف المانحة، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة، زيادة دعمها المالي للسلطة الفلسطينية.

تابع الاتحاد الأوروبي بقلق كبير الأعمال القتالية التي أثرت بقطاع غزة وبإسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ونأسف للخسارة في أرواح المدنيين في كلا الجانبين. ونجدد إدانتنا بأقوى العبارات لأي عمل من أعمال العنف يستهدف المدنيين بصورة متعمدة. ورحبنا بوقف إطلاق النار الذي أنهى تلك الأعمال القتالية، ونحض جميع الأطراف على الامتثال امتثالاً كاملاً لأحكام وقف إطلاق النار.

وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من أن نقر بأنه لا يمكن استدامة الحالة الراهنة في غزة وستظل كذلك ما دامت منفصلة سياسياً واقتصادياً عن الضفة الغربية، ونشدد على تلك النقطة. إننا إذ نقر إقراراً كاملاً بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الحيوية في المنطقة، نعرب عن تقديرنا لبعض التدابير الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً فيما يتعلق بفتح المعابر أمام السلع التجارية. وما برح الاتحاد الأوروبي يدعو إلى فتح الحدود فوراً، وأن يكون فتحاً مستداماً وغير مشروط، من أجل تدفق المساعدة الإنسانية وعبور السلع التجارية والأشخاص إلى قطاع غزة والخروج منه. وتحقيقاً لتلك الغاية، يطالب الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والتنفيذ الكامل لاتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن اتفاق التنقل والعبور.

يطالب الاتحاد الأوروبي أيضا بالمصالحة بين الفلسطينيين والانضواء تحت لواء الرئيس عباس وفقاً للمبادئ الواردة في خطابه في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، بوصف ذلك عنصراً هاماً

لوحدة أي دولة فلسطينية تقام في المستقبل وللتوصل إلى حل الدولتين.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد بيك (جزر سليمان).

في الختام، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بحل الدولتين. توجد أمامنا فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاق لإنهاء هذا النزاع إلى الأبد. ونحن مقتنعون بأن هذا الاتفاق سيفتح الباب على مصراعيه أمام التعاون الواسع والمعزز بين الاتحاد الأوروبي وجميع البلدان في المنطقة، وبذلك يسهم في إمكانية بزوغ شمس حقبة جديدة يسودها السلام والأمن والازدهار.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نود تأكيد دعمنا وتأييدنا للبيان الذي ألقاه مندوب تونس، بالنيابة عن المجموعة العربية، ونؤيد أيضا بيان مندوب إيران، بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

تتزامن مناقشة الجمعية العامة لهذا البند الهام مع مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وذكرى مرور عام تقريباً على اتخاذ الجمعية العامة لقرارها التاريخي ١٩/٦٧ القاضي بقبول فلسطين دولة مراقبة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام ولهيئات الأمم المتحدة المختلفة، وبوجه الخصوص اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على جهودهما المتواصلة والحثيثة في إبراز معاناة الشعب الفلسطيني ودعمهما لحقوقه وتطلعاته السياسية المشروعة.

تؤيد دولة الكويت جميع المساعي والجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إنجاح المفاوضات الجارية حالياً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل التوصل إلى اتفاق حول مسائل الوضع النهائي كالحدود، والمستوطنات، والمياه، والقدس، واللاجئين والأمن.

ونشيد هنا بدور الولايات المتحدة الامريكية وجهودها في استئناف المفاوضات ودعمها للعملية السلمية وصولا إلى السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة. ولكن ما يبعث على القلق الشديد هو أن الحكومة الإسرائيلية، وبسبب ممارساتها أحادية الجانب لفرض سياسة الأمر الواقع، قد تعيد الوضع برمته إلى المربع الأول وتقوض فرص التوصل إلى حل نهائي. فالحكومة الإسرائيلية مستمرة في سياسة بناء المستوطنات الجديدة وتوسعة المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة في تجاهل تام لالتزاماتها الدولية وعدم اكتراث بمطالب المجتمع الدولي بوقف هذه السياسات غير القانونية وغير الشرعية والمخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما أن الحكومة الإسرائيلية مستمرة في سياسة مصادرة الأراضي وتقييد حركة الأشخاص والسلع عن طريق تقطيع المناطق وتقسيمها. وفي هذا السياق أيضا، تستمر الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياسة الحصار الاقتصادي غير القانوني المفروض على قطاع غزة والذي دخل عامه السابع ويتسبب في معاناة إنسانية واسعة النطاق. كما أن اعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها في ظروف تتنافى مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي، والتي لا تفرق بين طفل وشاب وامرأة، هي أيضا من الأسباب الرئيسية الأخرى وراء استمرار التوتر في المنطقة والتي تقوض فرص التوصل إلى تسوية نهائية لهذا الصراع.

وفي هذا الصدد، تجدد دولة الكويت دعوتها المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للكف عن ممارساتها العدوانية وإنهاء حصارها غير القانوني على غزة فورا وبغير شروط وفتح كل المعابر وفقا لالتزاماتها الدولية ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي

المحتلة ووقف الانتهاكات المتكررة لحرمة المسجد الأقصى ومحاولاتها لتغيير معالم مدينة القدس الجغرافية والديمغرافية والإذعان للشرعية الدولية والالتزام بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وبما يؤدي إلى الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

وتطالب دولة الكويت بالإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية وخصوصا المرضى والأطفال، بما في ذلك أولئك الذين اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو، كما ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل لمعاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفقا لاتفاقية جنيف ووفقا للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كخطوة أولى في طريق نيلهم حريتهم.

إن دولة الكويت تجدد مطالبتها لإسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتل والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧وتؤكد أن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي السورية يشكل عقبة حقيقية أمام التوصل للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. كما تجدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحافظ على أمنه وسلامة أراضيه وتطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية والانسحاب الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، نؤكد تضماننا ودعمنا الكامل لتطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني المشروعة ونحييه على صموده وإصراره على استعادة حقوقه وأرضه ومقدساته. وستلتزم دولة الكويت، قيادة وحكومة وشعبا، بمواصلة دعمها المعنوي والسياسي والمادي إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى كافة المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ مؤتمر مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ونأمل في القريب أن تكون دولة فلسطين العضو ١٩٤ في الأمم المتحدة.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كوبا بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/68/35) وتعرب عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تُضاف مناقشة اليوم إلى القائمة الطويلة من المناقشات في الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والتي لم تؤد إلى حل فعال يمكن أن يضع حدا لجرائم إسرائيل بحق أبناء الشعب الفلسطيني والذي من شأنه تمكينهم من أن يمارسوا بصورة كاملة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة تماما.

وتستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تحدي المجتمع الدولي من خلال مواصلة انتهاكها للقواعد والمعاهدات الدولية وعدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويشير تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى الوضع المتدهور في المنطقة، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والعديد من السياسات والممارسات الأخرى غير المشروعة، مثل توسيع المستوطنات الإسرائيلية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والعقاب الجماعي، والتي تسبب معاناة هائلة للشعب الفلسطيني.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى إعلان إسرائيل عن اعتزامها بناء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة

سكنية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، واحتجاز عائدات الضرائب والجمارك المستحقة لفلسطين والتي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن الفلسطينيين.

وكوبا تؤكد مجددا إدانتها للتوسع المستمر لجميع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك لاستمرار انتهاك قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة.

وقد خلصت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن آثار المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي عينها مجلس حقوق الإنسان، إلى أن سياسة الاستيطان تخالف العديد من حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وإلى أن الانتهاكات مترابطة وتشكل جزءا من نمط عام للانتهاكات، تتمثل معالمه الرئيسية في الحرمان من الحق في تقرير المصير والتمييز المؤسسي ضد الشعب الفلسطيني.

والأعمال العدوانية من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية متواصلة. ويستمر البناء غير القانوني للجدار في الضفة الغربية المحتلة في انتهاك لفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273). وتسبب القيود المفروضة خسائر فادحة لغالبية السكان الذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية أو الوصول إلى الأسواق والأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

وخلال الفترة المشمولة بتقرير بعثة تقصي الحقائق، هدمت إسرائيل ما لا يقل عن ٥٩٤ مبنى مملوكا لفلسطينيين، مما ترتب عليه تشريد ٩٢٤ شخصا على الأقل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت القوات الاسرائيلية ١٩٦ فلسطينيا على الأقل وجرحت أكثر من ١ ٦٠٠ شخص في قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت القوات الإسرائيلية في وفاة ٢٠ فلسطينيا وجرح أكثر من ٤ ٢٠٠ شخص في الضفة الغربية والقدس الشرقية في اشتباكات.

وما زالت القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع من قطاع غزة وإليه تسبب تدهورا في الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين وعددهم ١,٧ مليون نسمة، بمن فيهم النساء والأطفال.

لقد ذكرت فحسب بعض البيانات المثيرة للقلق التي زودنا بها التقرير الصادر مؤخرا عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والذي يرسم صورة حية للانتهاكات الخطيرة التي تواصل إسرائيل ارتكابها بحق الشعب الفلسطيني.

وكوبا تجدد إدانتها الشديدة لهذه الإجراءات ولاحتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.إن كوبا تطالب سلطة الاحتلال بوضع حد لأعمالها العدوانية فورا. ويجب ألا يظل المجتمع الدولي غير مبال باستمرار تدهور الحالة، ويتعين عليه اتخاذ إجراءات بغية ضمان احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

يجب على مجلس الأمن الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه ويجب أن يقبل، بدون مزيد من التأخير، الطلب الذي تقدمت به دولة فلسطين في عام ٢٠١١ للاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة. وهذه هي الرغبة الصريحة للأغلبية الساحقة التي تتكون منها المنظمة. وتشكل سلبية مجلس الأمن تجاه جرائم إسرائيل، بسبب استخدام أو التهديد باستخدام حق النقض من قبل أحد الأعضاء الدائمين، أكبر أشكال النفاق من جانب أولئك الذين نصبوا أنفسهم نماذج فيما يخص الدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها، عندما يتعلق الأمر بانتقاد أو معاقبة البلدان النامية التي لا تتفق مع سياساتهم

أو تتحدى النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي يريدون فرضه.

إن كوبا تدعم مبادرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الرامية إلى جعل الجمعية العامة تعلن يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بغية زيادة الوعي الدولي بالقضية.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أثني بالنيابة عن كوبا، على قرار غيانا والسلفادور إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين. وعلاوة على ذلك، فقد قررت الدانمرك وسويسرا وفنلندا وقبرص وليتوانيا، منح الوفود الفلسطينية في بلدانها مركز السفارات أو الكيانات المماثلة.

شهدنا قبل بضعة أيام فقط، لحظة تاريخية في الجمعية العامة عندما شارك ممثل دولة فلسطين للمرة الأولى في انتخابات أجريت في هذه الهيئة (انظر A/68/PV.53). وتهنئ كوبا حكومة وشعب فلسطين على هذا الحدث، الذي يعتبر خطوة جديدة نحو ما ينبغي أن يكون الهدف النهائي، المتمثل في مشاركة دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وستواصل كوبا دعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل تحقيق العدالة والسلام والكرامة والحق في تقرير المصير. كما نكرر أيضا رغبتنا في إحلال السلام لبقية شعوب الشرق الأوسط.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أدلت دولة فلسطين الأسبوع الماضي، بأول تصويت لها في انتخابات الجمعية العامة (انظر، A/68/PV.53)، ومثل ذلك خطوة رمزية من جانب دولة مصممة على أن تصبح عضوا كامل العضوية في المنظمة. كما كانت خطوة من بين العديد من الخطوات الرامية إلى الحصول على الاعتراف. ومهما طال الزمن ومهما صعب الطريق، فإن جمهوريةملديف ستقف جنبا إلى جنب مع إخواننا الفلسطينيين وأخواتنا الفلسطينيات. إن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد فلسطين فيما يخص ذلك المسار. وستواصل أعمال المنظمة دعم تطلعات شعبها، كما تجلى ذلك اليوم من خلال عمل الأمين العام، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يشكر وفد بلدي الأمين العام على إعداده لتقريره (A/68/363)، وفقا للقرار ٢٣/٦٧، ونشكر اللجنة على تقريرها (A/68/35).

سيجري الاحتفال يوم الجمعة المقبل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أؤكد مجددا تضامن حكومتي وشعب ملديف مع حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وستظل ملديف ثابتة فيما يخص دعم فلسطين، ولن نتوانى عن إدانتنا للمظالم الخطيرة التي ترتكب في الأراضي المحتلة. كما يتعين على السلطات السياسية والدينية لكلا الجانبين ضمان احترام الحقوق الثقافية والدينية لجميع الأشخاص، وضمان احترام الحق في العيش بدون خوف وبدون الخشية من التعرض لاعتداء.

لقد مر ٦٦ عاما على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، بخصوص تقسيم فلسطين. ومع ذلك فإننا لا نزال نجد أنفسنا في هذه القاعة اليوم نعرب عن قلقنا جراء إحراز القليل من التقدم. لقد أضحت الحالة صراعا لا ينتهي أبدا، ولا يجري في ساحة المعركة ولكن في شوارع المدن وبيوت الأبرياء.

يشير تقرير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قتل ٣٣٨ فلسطينيا، من بينهم ٢٣٢ مدنيا فلسطينيا و ٨ إسرائيليين. ولا تشكل هذه الأرقام زيادة في العنف في الصراع الدائر فحسب، بل توضح الطبيعة الحقيقية للصراع. ورغم أن هذه منطقة حرب، فإنها ليست حربا، بل هي احتلال. إنه حرمان أمة من الوجود وحرمان شعب

من الحرية. إنه استيلاء على حقهما الاقتصادي في الازدهار، وحقهما في الأمل وفي تحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

لا يزال لدينا أمل. حيث رحبت حكومتنا باستئناف محادثات السلام الاسرائيلية الفلسطينية خلال شهر آب/أغسطس، مع الوساطة النشطة للولايات المتحدة. ويشيد وفد بلدي في هذا الصدد، بمبادرة السلام العربية، وحكومة مصر والولايات المتحدة والأمم المتحدة على قيادتها المثالية. ويتفق وفد بلدي تماما مع الموقف القائم على المبادئ، الذي مفاده بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة للقضية الفلسطينية إلا من خلال إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

لكن لايزال الواقع المؤسف يتمثل في أنه يتعين الانتظار لسنوات قبل التوصل إلى حل شامل، إننا نؤمن بالحل القائم على دولتين، لكن أخبرنا الخبير تلو الخبير في الأمم المتحدة، بأن الفرصة لتحقيق ذلك الحل تضيق. وهي تضيق جراء بناء مستوطنات جديدة تغير التركيبة السكانية لفلسطين. وتضيق جراء حصار اقتصادي يرمي إلى تفقير الشعب. كما أنها تضيق جراء رفض منح الفلسطينيين إمكانية الوصول إلى الأراضي الفلسطينية.

لقد كان للممارسات التمييزية لسلطة الاحتلال أثر مدمر على أشد الفئات ضعفا وترتبت عنها آثار وخيمة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك على الموارد الطبيعية لفلسطين وبيئتها. نصت اتفاقات أوسلو بأنه كان يتعين نقل السلطة على المنطقة جيم الواقعة في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية بحلول عام ١٩٩٨. لكن ذلك لم يحدث. وقد نشر البنك الدولي تقريرا الشهر الماضي، يشير إلى أن رفض النقل هذا، يكلف الاقتصاد الفلسطيني ٣,٤ بليون دولار أمريكي.

إن الاحتلال هو الذي يؤدي بطبيعته إلى إفقار فلسطين وجعلها تعتمد على المساعدات الخارجية. كما أن الاحتلال هو الذي يجعلها أرضا خصبة للتطرف. ويقف الاحتلال أيضا حجر عثرة في طريق كل التدابير التي من شأنها أن تتيح لها قدرا من الكرامة، وهو يديم دورة من العنف التي دامت بالفعل لأجيال.

يجب أن يكون ثمة طريق للمضي قدما. كما يجب أن يكون ثمة حل وسط. ورغم فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه (A/ES-10/273)، تواصل السلطة المحتلة التشييد غير القانوني للجدار العازل في الضفة الغربية، وحول القدس المحتلة. ويقدر طول الجدار بضعف طول خط هدنة ١٩٤٩، وسيعزل ويحاصر ٠٠٠ ١١ فلسطيني، سيكونون مجبرين على تلقي تصاريح من سلطة الاحتلال للعيش في بيوتهم.

وتتحكم سلطة الاحتلال، في موارد المياه الجوفية والسطحية بشكل حصري تقريبا. ويشير تقرير اللجنة إلى أن:

> ”حوالي مليون فلسطيني يقيمون في ٤٩٢ مجتمعا محليا في الضفة الغربية لديهم إمكانية الحصول على المياه أو استهلاكها بمقدار ٦٠ لترا من الماء للفرد في اليوم أو أقل، وذلك أقل بكثير مما توصي به منظمة الصحة العالمية بأن يكون للفرد ١٠٠ لتر في اليوم ... ويستهلك المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ما يقرب من ستة أضعاف المياه التي يستهلكها الفلسطينيون.“ (A/68/35، الفقرة ٣٧).

إن توسيع المستوطنات هو أمر ضار لعملية السلام ويقوض أساس إنشاء دولة في المستقبل. ومع ذلك، وافقت حكومة إسرائيل على بناء ما يناهز ٠٠٠ ٢٤ وحدة سكنية

في الأراضي المحتلة، وأضفت بأثر رجعي الصفة القانونية على وحدات أخرى. ويعد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، طبقا للقانون الدولي، نشاطا غير قانوني. لكن حكومة إسرائيل تواصل مع ذلك، طرح عطاءات لبناء وحدات سكنية ستوقف تنمية الشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإنها ترفض اتخاذ إجراءات، عندما يجري البناء على أراض تعود ملكيتها الخاصة للفلسطينيين. إن جمهورية ملديف تدين بشدة تلك الإجراءات، كما ندين أيضا، الهدم غير العادل والطرد الذي حصل في المنطقة جيم، مما أدى إلى تشريد ما يناهز ٩٠٧ أشخاص، بمن في ذلك ٤٥٨ طفلا.

ومن أجل متابعة مفاوضات مجدية والتوصل إلى سلام دائم، يتعين على السلطة القائمة بالاحتلال أن توقف كل نشاط غير قانوني في الأراضي المحتلة.

وملديف تثني على الجهود التي يبذلها الفلسطينيون للمضي قدما في برنامجهم لبناء الدولة، على الرغم من العجز الشديد في الميزانية والقيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال. وتؤمن ملديف إيماناً قاطعاً بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وحرة وذات سيادة. ونؤمن أيضا بحق إسرائيل في الأمن والسلامة والسلام. فالاحتلال هو مشكلة البلدين. والاحتلال هو الذي يديم الكراهية والخوف والعنف. ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نقرع هذا الطبل عاما بعد عام، ولا نحرز تقدما يذكر. وأسلاف هاتين الأمتين بنوا الأهرام في وقت أقل مما استغرقناه من أجل إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية. لقد عاشت أجيال في ظل القمع والخوف. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا هو الجيل الأخير – الجيل الذي سيشهد نهاية هذه الرحلة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يسعدني في البداية أن أؤكد على ما جاء في رسالة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بشأن موقف الإمارات الثابت، حكومة وشعباً، تجاه مساندة دولة فلسطين لحين استعادتها لأراضيها وكافة حقوقها المشروعة، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولتها المستقلة، وعاصمتها القدس.

كما أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تقديرنا ودعمنا المتواصل لهذه اللجنة على الجهود التي تبذلها من أجل نصرة القضية الفلسطينية وتعزيز جهود الحل السلمي بجميع جوانبها، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ويعرب وفد بلادي عن ترحيبه الكبير بالخطوة التاريخية الهامة التي تمثلت مؤخراً بمشاركة الوفد الفلسطيني لأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة في عملية التصويت على أحد قرارات الجمعية العامة (انظر A/68/PV.53)، ويتطلع إلى استكمال هذه الخطوة قريباً من خلال الاعتراف الدولي الرسمي بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين المستقلة في الأمم المتحدة، أسوة بالدول الأخرى كافة.

ودولة الإمارات تدعم بقوة كل الجهود السياسية الإقليمية والدولية الإيجابية التي بذلت على مدار عقود من أجل تحقيق التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية، بما في ذلك الجهود الأخيرة التي بذلتها الولايات المتحدة وساهمت في استئناف المفاوضات السياسية المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام نهائي وتسوية جميع القضايا الأساسية. ومن هذا المنطلق، يؤكد وفد بلادي على الدور الجوهري للولايات المتحدة في استمرار المفاوضات. ومع ذلك، لا يمكن الرجوع إلى المربع الأول في حال عدم نجاح هذه المفاوضات. ونؤكد في هذا الصدد أن التزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، والإفراج عن آلاف المعتقلين الفلسطينيين لديها، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة يعد شرطاً أساسياً لتوفير البيئة المناسبة لاستمرار هذه

المفاوضات والتوصل إلى اتفاق سلام مقبول خلال فترة الأشهر التسعة المحددة، يقوم على مبدأ الدولتين والتعايش السلمي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، والمبادئ المتفق عليها في إطار عملية السلام.

ودولة الأمارات تدين بقوة استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. وتحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية التعثر الحالي لمسار المفاوضات المستأنفة وجميع جهود التسوية العادلة. وتحث اليوم، أكثر من أي وقت مضى، المجتمع الدولي، وبصفة خاصة المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، على اتخاذ إجراءات جادة وملموسة تجبر إسرائيل على الوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة.

تشهد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تردياً شديداً بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية، من جهة، وضعف موارد السلطة الفلسطينية، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، نأمل من الجهات المانحة أن تقدم المزيد من المساعدات العاجلة للشعب الفلسطيني، وأن تعمل على الوفاء بمساهماتها الإنمائية الأخرى في أوقاتها المحددة، وذلك من أجل تمكين السلطة الفلسطينية من التغلب على أزمتها المالية الحالية وتخفيف الآثار السلبية للاحتلال.

وختاماً، فإن وفد بلادي، الذي شارك في تقديم مشاريع القرارات الأربعة (A/68/L.12 و A/68/L.13 و A/68/L.14 و A/68/L.15) في الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يؤمن بأن السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لجميع دول المنطقة المحبة للسلام والاستقرار، ولن يتحقق إلا بمعالجة جذور النزاع العربي – الإسرائيلي، ومسبباته، والمتمثل في الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتمتعة بكامل السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الرويعي (البحرين): بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تكرر مملكة البحرين وقوفها ودعمها ومساندتها لهذا الشعب الشقيق في مسيرة نضاله العادل من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية، أسوة بغيره من الشعوب.

وبهذه المناسبة، وجه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، رسالة إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، دعا من خلالها الأسرة الدولية لأن تبقى يقظة وتراقب الوضع عن كثب بهدف وقف أية أعمال تمارس على الأرض الفلسيطينية المحتلة تجنيباً للمسار التفاوضي من أن تقوضه أية ممارسات، وبالكف عن عمليات الاستيطان غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشريف، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأماكن المقدسة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك؛ وإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزة، والتعامل المتكافئ لصنع السلام العادل والمنشود على أرض الرسالات السماوية، مهد السيد المسيح ومسرى النبي محمد ومثوى سيدنا إبراهيم، أبو الأنبياء، عليهم السلام.

كما أشار جلالته إلى أن جولة المفاوضات الحالية تقدم فرصة ثمينة لتحقيق السلام العادل والدائم. ولذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده المتضافرة من أجل إنجاح هذه المرحلة من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. ونأمل صادقين أن يتم التوصل سريعاً إلى حل تفاوضي لإنهاء هذا الصراع. ولا يخامرنا أدنى شك في أن رؤية قيام دولة فلسطينية مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع جارتها إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، باتت اليوم ملحة وقابلة للتطبيق، بعد اعتماد الجمعية العامة وبأغلبية

ساحقة قرارها التاريخي الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

إنه حقا إنجاز تاريخي هام من جانب المجتمع الدولي، دعما لكفاح الشعب الفلسطيني الباسل. وعبّر جلالته أيضا عن اليقين الراسخ بأن هذا المطمح لن يكون بعيد المنال عندما نعقد العزم كدول محبة للسلام والعدل في إطار الأمم المتحدة وبمؤازرة كاملة من المجتمع الدولي. وسنتمكن في نهاية المطاف من بلوغ هذا المطمح برؤية دولتين في المنطقة، فلسطين وإسرائيل، وهما تسعيان من أجل المستقبل بسلام وتعاون.

يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى سعادة السفير عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك إلى أعضاء اللجنة لما بذلوه من جهد وما قاموا به من سعي لإعداد تقريرهم لهذه الدورة (A/68/363). وإذ نقدر عاليا ما يؤدونه من مهام يهدفون من خلالها إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها عام ١٩٧٤، فهي حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف، والتي أقرها مجلس الأمن من قبل في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ونشكر إدارة شؤون الإعلام على دورها الفعال في إذكائها الوعي فيما يتصل بقضية فلسطين، وما نظمته من أنشطة في إطار البرنامج الإعلامي الذي أيدته الجمعية العامة. وعلى سبيل المثال، برنامج التدريب السنوي الذي عقدته للصحفيين الفلسطينيين في مقر الأمم المتحدة في العام الماضي، واستخدامها جميع المنتجات الإعلامية لتسليطها الضوء على جوانب متعددة من التطورات والمسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن التقرير المعروض أمامنا يضم بين دفتيه معلومات وافية تعكس في محتواها تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ يستشف من تلك المعلومات المستقاة من التقرير أن التردي في الوضع يتجه نحو الاضطراب يوما بعد يوم، نتيجة للاستمرار في فرض القيود على التنقل، والاغلاق المطوّل للمعابر ومواصلة حصار غزة والاستمرار في مد الجدار العازل من قبل إسرائيل.

إن السلام العادل والشامل والدائم، هو خيار استراتيجي يتطلب التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة والوفاء بكل الاتفاقات والالتزامات والقرارات الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

إن الاحتفاء باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يبيّن بوضوح ما يجيش في وجدان المجتمع الدولي من أحاسيس تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق.

السيد مسعود خان(باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يمثّل القرار ١٩/٦٧ الذي اتخذ في العام الماضي معلما هاما في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير. وبعث القرار الحلم بظهور دولة فلسطين المستقلة على خارطة العالم في المستقبل القريب. واليوم، نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني.

وفي وقت سابق من هذا العام، تجددت الآمال في إقامة الدولة الفلسطينية جراء إحياء وتنشيط عملية السلام. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا لوزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، الذي أعادت جهوده الدبلوماسية المثابرة والمتواصلة السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى. ويشير ما شهدناه خلال الأشهر الخمسة الماضية إلى أن الحوار بين الجانبين لا يزال هشا. وعلى الرغم من ذلك، فإننا يجب ألا نفقد الأمل، ولا ينبغي للمحادثات أن تنهار. ونعرب عن تفهمنا واحترامنا للتعهدات السرية بين الجانبين في المفاوضات الصعبة والحساسة التي تجري بينهما. غير أن المؤشرات العامة على تلك المحادثات ليست

مشجعة على أية حال. وتشير استقالة المفاوضين الفلسطينيين إلى وجود مشاكل خطيرة كامنة في الخفاء.

وهناك أربع عقبات تحول دون نجاح المفاوضات ويجب إزالتها.

أولا، ينبغي أن يقتنع كلا الجانبين – الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، وليس ممثلوهم الرسميون فحسب – بالحل القائم على وجود دولتين، فضلا عن تأييده. وينبغي أن تخطط الدولتان المستقلتان فلسطين وإسرائيل، في إطار الحدود القائمة قبل حرب عام ١٩٦٧، للعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أن تكون القدس الشرقية، القدس الشريف، عاصمة للدولة الفلسطينية.

وما يزال حل الدولتين أفضل الحلول المطروحة على الطاولة. إذ ما تزال جميع الحلول الأخرى من قبيل الدولة ذات القوميتين والدولة الأحادية الطابع مجرد أوهام من شأنها أن تزيد تصدّع الدولتين وتعصف بجميع الآمال في تحقيق السلام. وينبغي أن تحظى رؤية حل الدولتين بالدعم والملكية من قبل جميع الطوائف الدينية والعلمانية المتعددة على كلا الجانبين. تحقيقا لتلك الغاية، يتعين على الزعماء في كلا الجانبين بناء الثقة وتعزيزها. ويجب على إسرائيل وفلسطين أن تستجيبا لدعوة الأمين على وجه الاستعجال. ذلك أنه إذا لم يحرز تقدم في محادثات الأشهر التسعة هذه، فإن الفرصة المتاحة الآن ستتضاءل في حين تعود عملية السلام مرة أخرى إلى الجمود وعدم اليقين.

ثانيا، يجب على إسرائيل التراجع عن خططها الرامية إلى توسيع المستوطنات غير الشرعية. وقد أكد الأمين العام في تقريره المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ (A/68/363) على أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، وحذّر من أن الحالة في الميدان تشكّل سببا متزايدا للقلق إزاء إمكانية تحقيق حل الدولتين. وتدرك إسرائيل أن تلك المستوطنات هي العائق الأكبر الوحيد أمام محادثات السلام. ومع ذلك أعلنت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عن خطط لبناء ما يزيد على ١ ٧٠٠ وحدة جديدة، ثم تلتها خطط أخرى لبناء ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية أخرى في الضفة الغربية، بما في ذلك في المنطقة هاء – ١.

وينبغي وقف هذه الزيادة المتصاعدة لبناء المستوطنات لأجل إعطاء الفرصة لنجاح المحادثات. وفي ذلك الصدد، نحث الولايات المتحدة على استخدام نفوذها وعلاقتها الخاصة مع إسرائيل. وذلك أمر هام أيضا لمنع تحوّل الدولة الفلسطينية إلى مجرد جيوب مبعثرة. ويجب أن يتوفر للدولة الفلسطينية الجديدة إقليم جغرافي متصل وتتوفر له مقومات البقاء. ونرحب بإطلاق إسرائيل سراح الأسرى الفلسطينيين. غير أننا نأسف لطمس أهمية أثر ذلك الحدث بالإعلان عن بناء مستوطنات جديدة.

ثالثا، يجب وقف ممارسات نزع الممتلكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخصوصا في القدس الشرقية. فقد سجّل تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/68/35) زيادة كبيرة في هدم المنازل وتشريد الفلسطينيين. وقد زاد عدد المشردين من القدس الشرقية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٣ على المجموع الإجمالي للمشردين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ معا.

تشير تقارير وسائط الإعلام إلى أنه في حين يزداد عدد المستوطنين، يرغم الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني على مغادرة القدس.

رابعا، يدخل العقاب الجماعي المفروض على الفلسطينيين في غزة عامه السابع. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣، سمح يوميا لما يقل متوسطه عن ٢٠٠ شخص بالخروج من غزة، مقارنة مع نحو ٢٦ ٠٠٠ في نفس الفترة قبل الحصار. وتوقف ١٩ مشروعا من أصل ٢٠ مشروعا تابعا لوكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بسبب النقص في مواد البناء.

ينبغي للمجتمع الدولي ألا يظل صامتا بينما تختفي فلسطين أمام أعيننا. نحن نقدر المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتمويل المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي أيضا للمجموعة الرباعية أن تصبح أكثر نشاطا في دعم عملية السلام. وتعتقد باكستان أن حل الصراع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك من خلال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية ومرتفعات الجولان السوري، هو الضمان الوحيد للسلام المستدام في المنطقة.

شرعت السلطة الفلسطينية قبل ثلاث سنوات في المهمة الطموحة المتمثلة في بناء الهياكل الأساسية والمؤسسات من أجل الدولة الفلسطينية في المستقبل. ولقد حققت تقدما ملحوظا نحو تحقيق ذلك الهدف، لكن لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه. على المجتمع الدولي أن يتقدم لمساعدة الفلسطينيين على نحو أكثر فعالية في هذا المسعى.

فلسطين اليوم عضو في الأمم المتحدة بوصفها دولة وأمكن لها التصويت في الجمعية العامة لأول مرة في الأسبوع الماضي (انظر A/68/PV.53). هذا واقع لا بد أن يعترف به الجميع. ليس هناك بديل. كلما ترسخ هذا الإدراك في وقت أقرب، كلما قلت معاناة جميع الأطراف، وكلما كان الأمر أفضل للسلام والاستقرار في المنطقة.

السيد النعمة (قطر): أود بداية أن أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة، وإلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهود التي تبذلها من أجل إبراز معاناة الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة استعادته لحقوقه الكاملة. وكذلك أود أن أنوه في هذا الشأن بالدور الهام الذي تقوم به شعبة الحقوق الفلسطينية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وينضم وفد بلدي إلى بيان تونس باسم المجموعة العربية وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

نجتمع هذه السنة، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى للقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة خلال دورتها الماضية بمنح دولة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب، وهو استحقاق تاريخي وخطوة هامة نحو تصحيح ما تعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم. وكذلك خطوة بالاتجاه الصحيح لمنح العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية التي نعتبر إقامتها على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، أساسا للحل العادل لقضية فلسطين وتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط.

لقد أكدت دولة قطر مرارا على السلام في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي يقوم على حل الدولتين وبالاستناد إلى مرجعيات مؤتمر مدريد وخريطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ومما يثير القلق أن تحقيق الحل بناء على هذه الأسس، مهدد جراء إصرار إسرائيل على استراتيجية الأمر الواقع والاحتلال والاستخدام الغاشم للقوة واستمرارها في رفض خيار السلام وإقامة الدولة الفلسطينية ومواصلتها للاستيطان غير القانوني في الأرض المحتلة، بالإضافة إلى تصريحات مسؤوليها المتكررة التي لا تخدم الحل الدائم والشامل القائم على المرجعيات المعروفة والمقبولة.

لم تمتنع إسرائيل عن ممارساتها التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يتضح من التقارير الدولية، بما فيها تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/68/35) المعروض علينا، إذ يستمر احتجاز المعتقلين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية، خاصة النساء والأطفال منهم، وهدم المنازل وعزل التجمعات الفلسطينية بالجدار، والسماح بتواصل عنف المستوطنين. كما يثير قلقنا، على

وجه الخصوص، الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية لتخريب الاقتصاد الفلسطيني وتهديد حيوية المجتمعات الفلسطينية عن طريق حرمان الفلسطينيين من المياه. ترفض دولة قطر وتدين محاولات تهويد القدس والمساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وخاصة الحرم المقدسي الشريف، وأعمال الحفريات أسفل الحرم وفي محيطه، وكذلك محاولات تهجير سكان القدس الفلسطينيين. وإننا ندعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية إلى السعي لحماية الهوية العربية للقدس ومقدساتها من هذه المحاولات اللاشرعية.

وبالنسبة لقطاع غزة، فإن السلطات الإسرائيلية مستمرة في تشديد الحصار الظالم المفروض على القطاع، على الرغم من سوء الحالة الاقتصادية والإنسانية فيه، حيث تم تقييد دخول جميع مواد البناء، على الرغم من مناشدة الأمم المتحدة للسلطات الإسرائيلية. ويستمر العجز الشديد في توفير الطاقة لسكان غزة مما يهدد مقومات الحياة الأساسية.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة والخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، وتواصل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، علاوة على الممارسات القمعية المستمرة ضد الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بل والعدوان العسكري المتكرر والخروقات الصارخة للقانون الدولي من جانب السلطات الإسرائيلية تعد تذكيرا للمجتمع الدولي بأهمية الإعلان في كل مناسبة عن الدعم المطلق للشعب الفلسطيني والنداء برفع الظلم التاريخي عنه وأهمية التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل، ودعم التحرك الفلسطيني نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

تؤكد دولة قطر على أن احتلال إسرائيل للجولان السوري يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن في المنطقة وخرقا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية. وتعتبر محاولات إسرائيل ضم الجولان لاغية وباطلة. كما تدين دولة قطر ممارسات إسرائيل غير القانونية في الجولان، بما فيها الاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية والمائية.

ختاما، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يعبر وفد بلدي عن التضامن مع الأشقاء الفلسطينين، حكومة وشعبا، في كفاحهم العادل لإنهاء الاحتلال الأجنبي لأرضهم ولنيل حقوقهم. وستستمر دولة قطر في تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني الشقيق، حتى استعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

السيد الدباشي (ليبيا): قبل حوإلى عام من الآن، وفي خطوة تاريخية، أصدرت الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ الذي أقرّت فيه بوجود دولة فلسطين، وتم قبولها على أساسه كدولة مراقبة في الأمم المتحدة. وهي خطوة أكد من خلالها المجتمع الدولي أنه عازم على التحرك في اتجاه الاستجابة لطموحات الشعب الفلسطيني، وتحقيق حلمه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة فوق كامل أراضيه. إلاّ أن قرار الجمعية العامة سرعان ما قوبل بإجراءات تعسفية استفزازية من جانب السلطات الاسرائيلية، من بينها إقرار سياسات استيطانية عدوانية جديدة لبناء آلاف الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف زرع المزيد من اليهود المهاجرين الجدد على ما تبقّى من أراض فلسطينية في يد الفلسطينيين، وتقويض إمكانية قيام أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية، حتى لو كانت على أقل من ٢٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية التاريخية. ويتضح ذلك جليا من زيادة النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة ٣٥٥ في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. ورغم الإدانة الدولية الواسعة النطاق للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية، وتأكيد الأمم المتحدة المستمر على مخالفتها للقانون الدولي، إلا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي

تمادت في غطرستها وممارساتها غير المشروعة، وانتهاكاتها للقانون الدولي، ورفضها الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

لقد ظُلم الشعب الفلسطيني على مدى عشرات السنين، باغتصاب أرضه، وتشريده في جميع أنحاء الكرة الأرضية. وتزداد معاناة الفلسطينيين كل يوم بقيام المستوطنين الصهاينة المدججين بالسلاح بالاعتداء يوميا على أصحاب الأرض الحقيقيين، وهم الفلسطينيون، دون أن يخضعوا للمساءلة، أو العقاب من أي سلطة، بل ينالون التشجيع من قوات الاحتلال على الاستمرار في هذه الممارسات الهمجية، هذه الممارسات الهمجية التي أدت إلى أضرار جسيمة بالناس والأراضي والممتلكات. وتحرص سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها عن طريق عمليات الاعتقال والترهيب وهدم المنازل والتشريد، خاصة في القدس الشرقية التي تتعرض لحملة شرسة بغية تهويدها وتغيير معالمها. كما تحاصر سلطات الاحتلال الاسرائيلي ما يزيد على مليون ونصف مليون فلسطيني في أكبر سجن على وجه الأرض يسمى قطاع غزة، في انتهاك فاضح لأبسط حقوق الانسان الأساسية، ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف. ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى التذكير بتفاصيل مختلف الأعمال الفظيعة التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي، فتلك ممارسات يومية لا تغيب عن النظر، فما بالك عن الذاكرة.

إن قضية فلسطين هي القضية الوحيدة التي يناهز عمرها عمر الأمم المتحدة، ومع ذلك بقيت دون حل، أو حتى أمل في الحل، على عكس جميع القضايا الدولية الأخرى، والسبب هو عدم تنفيذ قرارات هذه المنظمة الخاصة بهذه القضية، لأن اسرائيل تعامَل كدولة فوق القانون، وهي تتصرف على هذا الأساس، وتجد دائما من يحميها على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

لم تكن اسرائيل في أي يوم من الأيام راغبة في الوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، يمكّنهم من تحقيق المصير، وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة. لذلك، دأبت على استخدام ما يسمى بعملية السلام منذ عام ١٩٩٣ لكسب الوقت من أجل ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية حتى يصبح من المستحيل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وهو الوضع القائم حاليا في ظل المستوطنات المنتشرة مثل السرطان في الأراضي الفلسطينية.

لا أعرف ما الذي ستحققه المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية إذا كان الاسرائيليون لم يعترفوا رسميا في أي يوم من الأيام بأي شبر من أرض فلسطين كأرض فلسطينية محتلة؟ كما أنهم يطالبون الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، دون تحديد حدود هذه الدولة الاسرائيلية، الأمر الذي يعني بكل وضوح طرد مَن تبقى من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وإقامة اسرائيل الكبرى كما يصورها زعماء الحركة الصهيونية العنصرية والمتطرفون الدينيون الاسرائيليون، ومن ثم تشريد مَن تبقى من الفلسطينيين على الأرض الفلسطينية.

استمعتم في هذه القاعة إلى ممثل اسرائيل وهو لا يريد أن يشير إلى تاريخ المائة سنة الأخيرة، وإنما يشير إلى ٣ ٠٠٠ سنة الماضية. لا يريد أن يعرف أن عدد اليهود في فلسطين التاريخية كان في عام ١٩١٧ لا يتجاوز ٧ في المائة، وأن عدد اليهود رغم وعد بلفور الذي بمقتضاه أعطى من لا يملك لمن لا يستحق أصبح في سنة ١٩٤٧ لا يتجاوز ٣٦ في المائة من سكان فلسطين التاريخية. هذه الحقائق لا يريدون أن يعرفوها، ويقولون دائما إن فلسطين بالكامل هي لليهود الاسرائيليين الذين أتوا إليها من كل مكان في العالم وشردوا أصحابها الأصليين وهم الفلسطينيون.

إن استمرار اسرائيل في تعنتها ورفضها كل محاولات التسوية ومواصلتها بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية لن يؤدي إلاّ إلى المزيد من إراقة الدماء، وسد الطريق أمام المبادرات الدولية لإحلال السلام في المنطقة. وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي تغيير أسلوب تعاملهما مع اسرائيل، وأن يحرصا على أن تكون للشعب الفلسطيني دولته

المستقلة إذا أريد للسلام أن يستتب في المنطقة، ولن يتحقق ذلك إلاّ بدعم مساعي دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في جميع المنظمات الدولية، أقول لن يتحقق السلام إلاّ بدعم مساعي دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في جميع المنظمات الدولية، أسوة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا.

أقول لن يتحقق السلام إلاّ بدعم مساعي دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في جميع المنظمات الدولية، أسوة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية الإعراب عن تقديرنا للرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة في الجمعية العامة حول قضية فلسطين.

إننا نحتفي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. لذا، أود أن أبدأ بالاقتباس من رسالة رئيس وزراء بلدي، دولة السيد مانموهان سينغ، إلى الشعب الفلسطيني الصديق بهذه المناسبة.

”بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أؤكد مجددا دعم الهند القوي والثابت للقضية الفلسطينية. وإننا نرحب بالجهود المبذولة مؤخرا من فلسطين وإسرائيل بوساطة الولايات المتحدة، لاستئناف محادثات السلام المباشرة، ونبقى آملين بأن تُفضي هذه المفاوضات إلى عملية سلمية شاملة للحل النهائي للنزاع في إطار جدول زمني مُتَّفق عليه. والهند تدعم حلاً تفاوضيا يؤدي إلى دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، قابلة للحياة وموحَّدة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش ضمن حدود آمنة ومعترَف بها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، كما أُقِرَّ في مبادرة السلام العربية، وخارطة طريق المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

”وإنني أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أوجِّه أصدق التهانئ القلبية إلى الشعب الفلسطيني وقيادته على نَيلهما وضع دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية. وقد أدَّت الهند دائما دورا استباقيا في دعم القضية الفلسطينية في منتديات متعددة الأطراف. وقدّمنا مشروع القرار الذي يعزز وضع فلسطين في الجمعية العامة، وسنواصل دعم سعي فلسطين إلى عضوية كاملة ومتساوية في الأمم المتحدة.

”لقد دعمت الهند أيضا جهود فلسطين لبناء الدولة عبْر مساعدة تقنية واقتصادية تشمل دعم الميزانية. فنحن ندعم بناء المدارس وإنشاء مركز لتكنولوجيا المعلومات وآخر للتدريب المهني في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الهند مليون دولار سنويا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونقوم أيضا بتنفيذ مشاريع إنمائية في فلسطين بالتشارك مع البرازيل وجنوب أفريقيا بصفتهما شريكَين في مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وستواصل الهند دعم هذه الجهود.

”وفي هذه المناسبة الهامة، أوجِّه إلى شعب فلسطين الصديق أفضل تمنياتنا وتحياتنا بالنيابة عن الشعب الهندي.“

لقد انقضت سنة تقريبا منذ أن صوَّتت الجمعية على ترقية وضع فلسطين في الأمم المتحدة إلى وضع دولة مراقبة غير عضو (القرار ١٩/٦٧)، إلى جانب قرارات أخرى يجري التصويت عليها كل سنة. ومع أنّ ذلك كان حدثا هامًا، فإنّ

تطلعات الشعب والقيادة الفلسطينيين إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة ما برحت تنتظر تحقيقها.

إنّ حلّ القضية الفلسطينية شرط مسبَق لإحلال سلام مستدام ودائم في منطقة الشرق الأوسط. وفي ضوء الحالة الهشّة والمتقلبة في الشرق الأوسط مع النزاع المستمر في سوريا، ينبغي ألاّ يكون هناك مزيد من الإبطاء في في معالجة المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ظلت تتدهور بسبب الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فهذه الأنشطة تُنشئ وقائع ميدانية جديدة، تهدِّد جوهر فرضية حلٍّ قائم على وجود دولتين. وكان للحصار على غزة أيضا تداعيات خطيرة على حياة الفلسطينيين. فقد أثّر تأثيرا سلبيا على الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية وتنمية البنى التحتية. وتواجه السلطة الفلسطينية كذلك أزمة مالية حادة، يمكن أن تقوِّض التقدم البارز الذي أحرزته في بناء مؤسسات الدولة.

ولكي يتحقق سلام عادل ودائم في المنطقة، يجب معالجة هذه المسائل كافة في الوقت المناسب. ومع أنه كان هناك تحسين في القيود على الضفة الغربية ونقل الإمدادات الإنسانية ومواد البناء إلى غزة، فإننا ما برحنا نعتقد أنه من الضروري أن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة، وتسمح بالتنقل الطبيعي وغير المقيَّد للأشخاص والسلع داخل فلسطين. ونحن ننضمّ إلى الآخرين أيضا في حثّ إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية.

إنّ للهند تاريخا طويلا من التضامن مع الشعب الفلسطيني. فهي، كما أثبتت طوال العقود الستة الماضية، بما في ذلك أثناء عضويتها في مجلس الأمن، مستعدة أيضا لدعم جميع التدابير التي قد تتخذها القيادة الفلسطينية نحو حل سياسي لمسائل الوضع النهائي. وختاما، أود أن أؤكد دعم الهند الدائم للقضية الفلسطينية.

السيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): إنّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد شهدنا يوم الإثنين الماضي، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في هذه القاعة بالذات، أول تصويت تاريخي قامت به دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في انتخاب قاض لآلية تصريف الأعمال المتبقية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/68/PV.53)، وإنني أهنِّئ الشعب الفلسطيني على تلك المناسبة الميمونة.

وكما قال كثيرون منّا اليوم، إنّ إحراز تقدم في هذا الاتجاه مسألة أساسية للعدالة الشاملة واختبار حاسم لهذه المنظمة. لذا، يتعين على الدول الأعضاء أن تفعل المزيد لتمكين الفلسطينيين من نَيل حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما فيها حقّا العودة وتقرير المصير، فضلا عن تطلعاتهم إلى الحرية والرخاء والسلام والعدالة في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجب أن ننوِّه بأنّ وضع الشعب الفلسطيني المتغيِّر في الأمم المتحدة وحقَّه في دولة معترَف بها لا يغيِّر التزامه الثابت بحلّ النزاع عبْر الحوار والوسائل السلمية. وإننا ندرك تماما كيف عانى وناضل طوال العقود المتعددة الماضية بدون اية بارقة أمل، بينما ظلّ المجتمع الدولي غير قادر على اتخاذ إجراء حاسم بالمستوى الذي يجعل له التأثير الأكبر. ومع مرور الوقت، يمكننا أن نشهد القدرة المتنامية للسلطة الفلسطينية على إرساء أركان مؤسسية ضرورية للاعتراف الدولي بكيان الدولة الفلسطينية، كما أقرَّتها جميع المنظمات والمؤسسات الدولية الكبرى. وإننا نحيِّي الفلسطينيين على هذا الجهد البطولي، على الرغم من العقبات والتحديات الخطيرة التي يواجهونها.

إنّ النشاط الاستيطاني غير القانوني المتواصل، وتدمير الممتلكات والمنازل ومشاريع الأعمال في الأراضي المحتلة، لا يقتصران على زيادة سوء الحالة الاقتصادية – الاجتماعية الصعبة أصلا، التي يواجهها السكان الفلسطينيون، بل يشكلان أيضا خرقا للقانون الدولي، بما يشمل القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن كونهما عقبة أمام العملية السلمية وفرص التفاوض.

إنّ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تتمنّى أن ترى سلاما عادلا ودائما وشاملا وحلاً سلميا للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة طريق المجموعة الرباعية، التي تتوخّى دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع دولة إسرائيل اليهودية. لذا، إننا ندعم بقوة المشاركة المتجددة للولايات المتحدة الأمريكية، مدعومة بلجنة المتابعة التابعة لجامعة الدول العربية والعديد من قادة العالم، وندعو الأطراف إلى الارتقاء إلى مستوى التزاماتها، والتفاوض بنيّة حسنة والامتناع عن الخطوات التي قد تعرِّض المفاوضات للفشل. فينبغي أن نعطي التفاوض فرصة. إذ إنّ السلام لا يأتي إلا عبْر الحوار.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اعترفت منذ زمن طويل بالدولة الفلسطينية، وأود أن أكرر دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في إحراز الهدف الذي تأخر تحقيقه طويلاً والمتمثل في إقامة دولة فلسطين القادرة على البقاء والسلمية والمزدهرة وذات العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. أغتنم هذه الفرصة لأشيد بدور وعمل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدة الملايين المحتاجين من الفلسطينيين الذين ما انفكوا طيلة هذه السنوات يعانون من صعوبات جمة. ونتمنى كل النجاح للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مسعاها النبيل من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيدة روبيالس دي تشامورّو(نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا تغتنم الفرصة المتاحة في هذه المناقشة بشأن القضية الفلسطينية لتحية الشعب الفلسطيني البطل وسلطاته باليوم الدولي للتضامن. ونؤكد من جديد تضامننا ودعمنا لكفاحه العادل من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة.

نجد أنفسنا في هذه المناقشة بعد عام تقريباً من اتخاذ القرار التاريخي ١٩/٦٧ الذي قمنا به مع بقية المجتمع الدولي بتجديد تضامننا مع قضية الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، ويحدونا وطيد الأمل في البحث عن حل لمشكلة فلسطين، ونلتزم بذلك البحث، وبوجوب تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، فهي لب النزاع العربي الإسرائيلي.

إن أعظم أمنية للشعب الفلسطيني إحلال السلام والعيش في وئام مع جيرانه في دولة حرة ومستقلة وقادرة على البقاء. ومهما يكن من أمر، لا يمكن تحقيق ذلك ما دام الاحتلال والعدوان الإسرائيلي مستمرين وما دام الشعب الفلسطيني الذي يخوض نضالاً بطولياً يقاوم في ظل ظروف صعبة جداً، وما دام غير قادر على استعادة حقوق أسلافه المشروعة، واستعادة أرضه المحتلة، أو يشهد عودة اللاجئين، وإطلاق سراح المساجين، ورفع الحصار عنه، ونيل حقوقه في المياه والعيش بحرية داخل حدوده.

تشعر نيكاراغوا بالقلق إزاء الجمود في مفاوضات السلام التي استمرت لشهور. تواصل إسرائيل بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية.

إن وقف تشييد تلك المستوطنات غير الشرعية متطلب لا مندوحة عنه للالتزام بالمفاوضات بحسن نية. ونطالب بوقف أي تشييد للمستوطنات في الأراضي المحتلة وإنهاء التطهير العرقي الذي تقوم به إسرائيل.

لا بد لإسرائيل من أن تتفاوض على أساس سائر قرارات الأمم المتحدة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يضاعف جهوده، خاصة ذلك العضو الدائم الحليف لها في مجلس الأمن لكي تكف إسرائيل عن تصرفها التعسفي وتلزم نفسها حقاً بالتفاوض لتحقيق حقبة جديدة يسودها السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة التاريخية. ويكفي المرء أن يقرأ تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الغير قابلة للتصرف (A/68/35)، المقدم اليوم للمجتمع الدولي بأسره، ليدرك استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للأشقاء والشقيقات الفلسطينيين.

تعتقد نيكاراغوا أن من المهم اتخاذ تدابير بناء الثقة اللازمة لكي يمضي الطرفان في مفاوضات فعالة تمكّن من تحقيق تقدم نحو الهدف النهائي المتمثل في إحلال السلام العادل القائم على الاعتراف بوجود دولتين ذواتي سيادة. وتؤيد حكومتنا التوصل إلى حل سياسي عادل للمسألة الفلسطينية على أساس سائر القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي أرست الحق في عودة اللاجئين الفلسطينيين وتطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام الذي أرسيت دعائمه في مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية التي تمكن من إقامة دولة فلسطينية مستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها.

نرحب بإطلاق سراح ١٠٤ من السجناء السياسيين الفلسطينيين. ولكن، كدلالة على حسن النية، نحض على إطلاق سراح الآلاف من السجناء الفلسطينيين الذين لا تزال تحتجزهم إسرائيل بصورة تعسفية.

الآن وأكثر من أي وقت مضى وبعد إظهار دعم الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي للقرار ١٩/٦٧، تسنح لنا فرصة معالجة الظلم الذي ارتُكب بحق أبناء هذا الشعب الشقيق. ونيكاراغوا بوصفها عضواً منتخباً حديثاً في مكتب التنسيق التابع للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سوف تواصل مع شعبها دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني بوصف ذلك يرتكز على مبدأ. بالعمل مع اللجنة وبقية أعضاء المجتمع الدولي، سوف نكثف من جهودنا للسعي إلى حل سلمي يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، بوصف ذلك طريقة لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

يؤيد وفدي جميع مشاريع القرارات (A/68/L.12، و A/68/L.13، و A/68/L.14 و A/68/L.15) التي ستعتمدها اليوم الجمعية العامة والتي تهدف إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ونهيب بالأعضاء الانضمام إلى المبادرة لإعلان عام ٢٠١٤ عام التضامن الدولي مع فلسطين والذي ينبغي أن يفضي إلى دخول فلسطين بوصفها الدولة العضو ١٩٤ في المنظمة.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد بضعة أيام من اليوم، وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، سوف ننضم إلى الشعب الفلسطيني في الاحتفال بالذكرى الأولى لدولته. عندما تكلمنا في اليوم الذي قُبلت فيه فلسطين في العام الماضي بوصفها دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة (انظر A/67/PV.45) أعربنا عن خيبة أملنا لعدم منح الشعب الفلسطيني العضوية الكاملة التي يستحقها في المنظمة. إننا إذ نعرف تمام المعرفة الصعوبات التي يواجهها أبناء الشعب الفلسطيني وتقاعس مجلس الأمن بشأن تلك المسألة الهامة، سجلنا ذلك الإنجاز التاريخي بوصفه خطوة إيجابية نحو التنفيذ

الكامل لحل الدولتين الذي طال انتظاره كثيراً. وبعد عام تقريباً من تلك المناسبة الجليلة لم يتغير مركز فلسطين بعد.

إن المفاوضات بين الطرفين جارية حالياً، غير أن البيئة السائدة التي تعقد في ظلها هذه المفاوضات لا يبدو أنها مفضية إلى نتيجة.

وأسباب الجمود في المفاوضات معروفة جيدا. وهي تشمل التوسع المتزايد للمستوطنات القديمة وبناء مستوطنات جديدة؛ وتدمير منازل الفلسطينيين؛ والحصار المفروض على غزة؛ والهجمات على الأماكن الفلسطينية المقدسة؛ وتقييد الحركة؛ ومصادرة الأراضي. وربما تكون أنشطة بناء المستوطنات العمل العدواني الأكثر ضررا، حيث أنها تؤدي إلى نقل السكان الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي تحد من إمكانية إنشاء دولتين متجاورتين أو تحبطها. ويقال إن هذه الأنشطة قد أدت أيضا إلى استقالة أعضاء فريق التفاوض الفلسطيني لأنهم يشعرون بأن هذه الأنشطة غير المسؤولة تقوض روح المفاوضات.

ونحن نعلم جميعا أن هذه الأنشطة البشعة تشكل انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المثير للدهشة أن كل ذلك يحدث على مرأى ومسمع من مجلس الأمن القوي، ولكنه مستمر في عدم القيام بأي شيء حيال هذا الوضع. ولو كانت إسرائيل تتفاوض بحسن نية، لكانت قد أوقفت ممارساتها غير الشرعية وسمحت بأن تسود روح إيجابية خلال هذه الفترة الحرجة. وأولئك الذين يوفرون الحماية لإسرائيل ولهم تأثير عليها يتحملون مسؤولية عن استخدام نفوذهم على الإسرائيليين للتخلي عن سلوكهم المعوق والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم. ومن الواضح أن إسرائيل تكتسب الجرأة من وجود شركاء مؤثرين لها لديهم المال اللازم لحمايتها، حتى في الوقت الذي تُغرق فيه المنطقة في فوضى أعمق.

ومع ذلك، فإننا نرحب بالدور الإيجابي الذي تقوم به أطراف مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية والأمم المتحدة لجعل إجراء المفاوضات أمرا ممكنا. ونأمل أن تتمكن من مساعدة الطرفين على أن يبلغا أهدافهما النبيلة وأن ينتهيا، أخيرا، من عملية السلام التي طال أمدها في الشرق الأوسط.

وجنوب أفريقيا تؤكد على الحاجة الملحة إلى أن ترفع إسرائيل الحصار غير القانوني المفروض على غزة، والذي دخل عامه السابع في حزيران/يونيه. والحصار لا يزال يزيد من تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتردي أصلا في قطاع غزة. ونشعر بخيبة أمل إزاء وقف تنفيذ التدابير التي سنتها الحكومة الإسرائيلية من أجل تسهيل تنفيذ المبادرة الاقتصادية لفلسطين، بما في ذلك الموافقة على استيراد غزة لكميات أكبر من مواد البناء والمياه. وكنا نأمل أن تستمر تلك التدابير في إنعاش غزة التي عانت الكثير بسبب الحصار الذي لا يزال يحبط حياة سكانها ويسهم بشكل مباشر في زيادة البطالة والفقر. لقد تحطمت جميع آمالنا مرة أخرى.

وختاما، نرحب بقرار إعلان عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونأمل أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود اللازمة في عام ٢٠١٤ ليضمن أخيرا تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين ويكفل الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وجنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد للإسهام بقوة في هذا الجهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

وقد طلب عدة ممثلين أخذ الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأُذكرهم بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا اليوم إلى عدد من الوفود العربية تلقي التهم وتوجه الإدانات جزافا. ويبدو أن تلك الوفود تحاول أن تدوس على العملية الديمقراطية في الجمعية العامة بنفس الطريقة التي تدوس بها على حرية شعوبها. وربما يعتقد المرء أن من الأفضل لها أن تبذل جهودها تلك لتحسين حالة حقوق الإنسان في أفنيتها الخلفية. وهذه الهجمات التي تنم عن عدم الثقة في الآخر تقوض الطابع المهني لهذا المنتدى. ومن المؤسف أن بعض الوفود تصر على تسييس واحتكار الوقت الثمين لهذه الهيئة، كما فعلت في معظم الوقت المخصص لهذه المناقشة.

وقد استخدم الكثيرون هذا المنتدى لإطلاق طائفة من الاتهامات التي لا أساس لها ضد بلدي وتصرفوا بطريقة المناصرين الأشداء لقضية فلسطينية، وهو ما يبعدنا عن السلام بدلا من مساعدتنا على الوصول إليه. ومن السخف حقا أن نسمع بعض أكثر الأنظمة الاستبدادية قمعا في العالم تلقي محاضرات بشأن حقوق الإنسان على الديمقراطية الحقة الوحيدة في الشرق الأوسط. ويجدر بالمرء أن يتساءل عن ماهية الحقوق التي ربما كان هؤلاء الممثلون يشيرون إليها. لعلهم يقصدون الحقوق الدينية، مثل تلك التي تمارسها ليبيا التي تكلم ممثلها اليوم.

وأود أن أتكلم عن مثال ليبيا. إنها لمأساة أن يختار ممثلها، بعد كل الجهود الدولية لتحسين حياة الشعب الليبي وتحريره من أحد أسوأ الطغاة في العالم، استخدام نفس الخطاب واللغة كما كان الحال في عهد القذافي، حيث وصف بلدي بأنه حركة صهيونية عنصرية ووصف الناس والمستوطنات، بصرف النظر عما إذا كان المرء يحبهم أم لا، بالمرض السرطاني. وإذا كان الليبيون يهتمون حقا بالوضع، أود أن أخبرهم بأن قدرا كبيرا من الأسلحة المستخدمة في بلدي والتي تعرقل عملية السلام مصدره ليبيا. وربما كان من الأجدى للسلطات الليبية، بدلا من إلقاء المحاضرات على إسرائيل، أن تهتم بشعبها. ومن أجل القضية الإسرائيلية والفلسطينية، ربما يمكنها تحسين مراقبة الحدود.

إن الدعاية المتصلبة والرخيصة والأحادية الجانب غير مثمرة. والشتائم لا تقودنا إلى السلام الحقيقي، ولكنها تبعدنا عنه أكثر.

لقد هنأ عدد قليل من البلدان الوفد الفلسطيني على تصويته في انتخاب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أذكر الممثلين بأن هذا التصويت لا علاقة له بإقامة دولة فلسطينية. فالدولة الفلسطينية يمكن إقامتها عن طريق التفاوض. والطريق إلى السلام، الذي نصلي جميعا من أجله، يمر عبر رام الله والقدس وليس عبر مناقشات كالتي استمعنا إليها هنا.

لا أود استخدام العشر دقائق المخصصة لي بالكامل، ولكنني سأشير ببساطة إلى أعضاء حركة عدم الانحياز الذين تكلموا هنا. فقد سمعنا العديد من ممثلي الحركة ينتقدون إسرائيل اليوم. وأود أن أشير إلى أن هؤلاء الممثلين أنفسهم اختاروا تجاهل جرائم الدولة التي تترأس حركة عدم الانحياز، إيران. وقد ذكرت بعض البلدان أنها تتشرف بالموافقة على البيان الذي أدلى به ممثل إيران. إن إيران تقدم دعما نشطا للنظام القاتل في دمشق وتقود، في الوقت نفسه، جوقة الهجوم في هذه القاعة على إسرائيل. ولا بد من أن تتوقف حركة عدم الانحياز عن النفاق الخطابي. وينبغي للبلدان التي تهتم بعملية السلام أن تقدم المساعدة ليس لإسرائيل فحسب ولكن، في المقام الأول للفلسطينيين، على تبني الاختيار السليم والشجاع الذي ينم عن الاعتزاز بالنفس والمتمثل في التفاوض على أرض الواقع وليس في الجمعية العامة.

السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): لم أكن أريد التحدث في هذا الوقت المتأخر. ولكن يبدو أن الأكاذيب والتضليل الذي جاء على لسان ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي كان لا بد من الإجابة عليه ولو بعجالة. إن إسرائيل، التي تشدق ممثلها اليوم بالحديث عن حقوق الإنسان، هي أخر

دولة، وأشدد أخر دولة، لها الحق في الحديث عن حقوق الإنسان في ظل الملف الهائل الحجم لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها منذ عام ١٩٤٨ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان وفي لبنان.

لقد أشار مندوب سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى أن إسرائيل تساعد الشعب السوري. للوهلة الأولى، اعتقدت أنني قد أسأت السمع ولكن يبدو بأن ذلك كان صحيحا، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على حجم الهذيان الذي وصل إليه مندوب سلطات الاحتلال الإسرائيلي. إن المساعدة الوحيدة التي تقدمها إسرائيل هي مساعدتها للجماعات الإرهابية المسلحة، في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل. وهذا ما اعترف به مندوب سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بيانه اليوم. إن هذه المساعدة المقدمة للإرهابيين بما في ذلك الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة لا تشكل فقط انتهاكا للقانون الدولي ولاتفاقية فصل القوات، وإنما تعرض قوات الأمم المتحدة للخطر، أي القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، العاملة في الجولان، وهذا ما حدث بالضبط عندما قامت المجموعات المسلحة التي تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بمساعدتها وعلاجها في المستشفيات الإسرائيلية، بخطف قوات عاملة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عدة مرات ومهاجمة مقراتها.

السيدتاجوري (ليبيا): شكرا سيدي الرئيس على منحي هذه الفرصة، وشأني شأن من سبقوني، لم أكن أود أن آخذ الكلمة وأؤخر الوفود، ولكن نظرا لما قيل، فحقيقية أود الرد على ما قيل بما ذكرناه وما تحدثت به الوفود العربية بشأن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، الذي هو أمر لم تخترعه و لم تأت بشيء من عندها، بل هذا ما وثقته كل تقارير منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية. إننا هنا نتعرض للبند الخاص بالقضية الفلسطينية وهذه التقارير التي وثقتها كل المنظمات ذات العلاقة، في إطار الحالة الفلسطينية تؤكد ما قالته الوفود العربية بخصوص الاستيطان أو بخصوص أوضاع الأسرى الفلسطينيين أو الحصار، وهذه أمور أضحى الكل متأكدا منها، ولا يستطيع أحد دحضها مهما حاول أن يتحدث أو أن يجد الحجج أو المبررات.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد مدة عمل اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، على توصية مكتب الجمعية العامة بخصوص إنهاء اللجنة الثانية عملها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. لكن رئيس اللجنة الثانية أبلغني بأن اللجنة تطلب تمديد عملها إلى يوم الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر، وذلك لتيسير التوصل إلى توافق آراء بشأن القرارات العالقة المعروضة على اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.